

Distr.: General
26 March 2018
Arabic
Original: English

اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار
الاجتماع الثامن والعشرون للدول الأطراف
نيويورك، ١١-١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٨

مشروع الميزانية المقترحة للمحكمة الدولية لقانون البحار لفترة السنتين ٢٠٢٠-٢٠١٩

مقدم من المحكمة

أولا - استعراض عام

مقدمة

- ١ - نظرت المحكمة الدولية لقانون البحار خلال دورتها الخامسة والأربعين (١٢-٢٣ آذار/مارس ٢٠١٨) في ميزانيتها المقترحة للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠ واعتمدتها. ووفقا للنظام المالي والقواعد المالية للمحكمة، فقد جرى إعداد مقترحات الميزانية باليورو، وهي تغطي فترة مالية مدتها سنتان.
- ٢ - ووفقا للممارسة المتبعة، تستند الاحتياجات المدرجة في ميزانية المحكمة للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠ إلى ما يلي: (أ) حجم العمل القضائي المتوقع؛ (ب) العمل الإداري للمحكمة؛ (ج) تشغيل أماكن عمل المحكمة.
- ٣ - ويقتضي أي نظر في موارد الميزانية اللازمة لبرنامج عمل المحكمة مراعاة مسؤولية المحكمة عن تسيير شؤونها الإدارية والمالية، وذلك بوصفها جهازا قضائيا أنشئ بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.
- ٤ - وفقا للنهج الذي اعتمد في الاجتماع الثاني للدول الأطراف، تستند الترتيبات المتعلقة بالميزانية التي اتخذت من أجل المحكمة إلى نهج تدريجي يراعي احتياجات المحكمة ويحقق المستوى الأمثل من الكفاءة. وفي هذا الصدد، ينبغي إيلاء المراعاة الواجبة لحجم العمل القضائي الذي تضطلع به المحكمة.



الرجاء إعادة استعمال الورق

18-04730 (A)



- ٥ - وبالاستناد إلى قائمة قضايا المحكمة، ستتنظر المحكمة خلال الفترة المالية ٢٠١٩-٢٠٢٠ في قضية من حيث أسسها الموضوعية، وهي القضية رقم ٢٥ (قضية السفينة "نورستار" (بنما ضد إيطاليا)). وبالإضافة إلى ذلك، يتعين على المحكمة، على نحو ما نصّت عليه الاتفاقية، أن تظلّ على استعداد خلال الفترة المالية المعنية للنظر في أي قضايا عاجلة تعرض عليها، مثل طلبات اتخاذ تدابير مؤقتة في إطار المادة ٢٩٠ من الاتفاقية وإجراءات الإفراج الفوري بموجب المادة ٢٩٢ من الاتفاقية.
- ٦ - وباستثناء النفقات المتصلة بالقضايا التي قد يتغير مقدارها بناء على حجم العمل القضائي للمحكمة، تتّبع ميزانية الفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠ نهج النمو الصفري عموماً، بالمقارنة مع ميزانية الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨.

المعايير المستخدمة في إعداد مقترحات الميزانية

- ٧ - وفقاً للنظام المالي والقواعد المالية للمحكمة، تُعرض الميزانية المقترحة للفترة المالية ٢٠١٩-٢٠٢٠ باليورو. غير أنه تجدر الإشارة إلى أن دولار الولايات المتحدة لا يزال هو العملة المرجعية لبعض بنود الميزانية مثل بدلات القضاة، والتكاليف العامة للقضاة، ونظام المعاشات التقاعدية للقضاة، وبدل التمثيل. ويستخدم دولار الولايات المتحدة أيضاً بوصفه العملة المرجعية لتقديرات الميزانية المتعلقة بتكاليف الموظفين (موظفو الفئة الفنية) التي تصدرها الأمم المتحدة، والمترجمين التحريريين والمترجمين الشفويين ومدوّني المحاضر الحرفية. وبناء على ذلك، تخضع بنود الميزانية هذه لتقلبات أسعار الصرف.
- ٨ - وتجدر الإشارة في هذا الصدد، إلى أن قيمة دولار الولايات المتحدة ارتفعت ارتفاعاً حاداً مقابل اليورو منذ آذار/مارس ٢٠١٦ عندما أُعدّت ميزانية الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨. وفي آذار/مارس ٢٠١٦، بلغ سعر صرف دولار الولايات المتحدة مقابل اليورو الذي حدّدته الأمم المتحدة ٨٩٥،٠٠. وفي آذار/مارس ٢٠١٨، انخفض سعر صرف دولار الولايات المتحدة مقابل اليورو الذي حدّدته الأمم المتحدة إلى ٨١٥،٠٠، مما يمثل انخفاضاً بنسبة ٨،٩ في المائة عن سعر الصرف السابق. وقد أدى ذلك إلى انخفاض قدره ٦٠٠ ٢٨٧ يورو في إطار الجزء ألف (النفقات المتكرّرة) في ميزانية الفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠. بيد أنه تجدر الإشارة إلى أن الجزء ألف (النفقات المتكرّرة) يبين زيادة إجمالية قدرها ٦٠٠ ٤ يورو، للأسباب الموضحة في الفقرة ٢٩.
- ٩ - ويقترح رصد مبلغ قدره ١٠٠ ٦٩٠ يورو في إطار الجزء جيم (التكاليف المتصلة بالقضايا) للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠، وهو أقل بمقدار ٧٠٠ ٧١٦ يورو عن الاعتمادات التي أُقرت للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨. ويمكن تفسير ذلك الانخفاض بأن هناك قضية واحدة من حيث أسسها الموضوعية في قائمة قضايا المحكمة معلقة حالياً، بينما تناولت المحكمة قضية واحدة من حيث أسسها الموضوعية، وجزءاً من قضية أخرى من حيث أسسها الموضوعية خلال الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨، وبأن انخفاض قيمة الدولار مقابل اليورو، وانخفاض معدل بدل الإقامة اليومي المطبق في هامبورغ، من ٢٧٧ يورو إلى ٢٦٦ يورو، يمثل أيضاً جزءاً من الانخفاض في التكاليف المتصلة بالقضايا.
- ١٠ - وعملاً بالقرار الذي اتخذ في الاجتماع الثالث عشر للدول الأطراف (انظر SPLOS/98، الفقرة (أ))، جرى حساب مخصّصات الميزانية فيما يتعلق بالوظائف الثابتة على أساس إجمالي المرتبات. واشتملت الأنصبة المقررة لاشتراكات الدول الأطراف على مبلغ دائن يتصل بمبلغ الاقتطاعات الإلزامية

من مرتبات الموظفين المتعلقة بتلك الأنصبة. وبالتالي، فقد أُدرجت في مقترحات الميزانية بنود مستقلة تبين المرتبات الإجمالية والمبلغ الدائن الخاص بالاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين.

١١ - وترد فيما يلي المعايير التي طُبقت في إعداد مشروع الميزانية:

(أ) حجم العمل القضائي للمحكمة؛

(ب) القرارات الصادرة عن اجتماع الدول الأطراف؛

(ج) سعر صرف دولار الولايات المتحدة مقابل اليورو البالغ ٠,٨١٥، حسب ما اعتمدته الأمم المتحدة لشهر آذار/مارس ٢٠١٨؛

(د) بدل الإقامة اليومي لهامبورغ في آذار/مارس ٢٠١٨ البالغ ٢٦٦ يورو حسب ما اعتمدته لجنة الخدمة المدنية الدولية؛

(هـ) تستند التقديرات المتعلقة بتكاليف الموظفين إلى التكاليف القياسية التي أصدرتها شعبة تخطيط البرامج والميزانية بالأمم المتحدة (الإصدار ٦، المنطبق على لاهاي، ٢٠١٩)؛

(و) تستند التقديرات المتعلقة بأجور القضاة إلى مضاعف تسوية مقر العمل البالغ ٣٩,٤ وسعر صرف دولار الولايات المتحدة مقابل اليورو لشهر آذار/مارس ٢٠١٨ البالغ (٠,٨١٥)، حسب ما اعتمدته الأمم المتحدة؛

(ز) معدل التضخم المطبق في البلد المضيف (١,٢٣ في المائة).

١٢ - ويرد في المرفق الأول لهذه الوثيقة جدول يبين الميزانية المقترحة للمحكمة للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠. ويتضمن الجدول أيضاً الميزانيات المعتمدة للفترة المالية ٢٠١٣-٢٠١٤، و ٢٠١٥-٢٠١٦، و ٢٠١٧-٢٠١٨، وسجل الأداء لكل من الفترتين الماليتين ٢٠١٣-٢٠١٤، و ٢٠١٥-٢٠١٦.

العمل القضائي

١٣ - تناولت المحكمة عددا من القضايا خلال الفترات المالية الثلاث الماضية:

(أ) في الفترة ٢٠١٣-٢٠١٤، تناولت المحكمة (قضية السفينة "لويز") (سانت فنسنت وجزر غرينادين ضد مملكة إسبانيا)، واعتمدت حكمها في القضية في عام ٢٠١٣. ونظرت في قضية (السفينة "فيرجينيا ج") (بنما/غينيا - بيساو)، وأصدرت حكمها في القضية في عام ٢٠١٤. كما أصدرت المحكمة أمرا في إجراءات التدابير المؤقتة في قضية "Arctic Sunrise" (مملكة هولندا ضد الاتحاد الروسي). كما عقدت في عام ٢٠١٤، جلسة جرى فيها جزء من المداولات في القضية رقم ٢١ (طلب إصدار فتوى من اللجنة دون الإقليمية المعنية بمصائد الأسماك)؛

(ب) في الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦، واصلت المحكمة نظرها في القضية رقم ٢١ وأصدرت فتواها في عام ٢٠١٥. وأصدرت الدائرة الخاصة المنشأة للنظر في القضية رقم ٢٣ النزاع المتعلق بترسيم الحدود البحرية بين غانا وكوت ديفوار في المحيط الأطلسي (غانا/كوت ديفوار) أمرا في عام ٢٠١٥ استجابة للطلب المقدم من كوت ديفوار بشأن إصدار تدابير مؤقتة. وفي عام ٢٠١٥، أصدرت المحكمة أيضاً أمرا في إجراءات التدابير المؤقتة في قضية حادثة ناقلة النفط التجارية *Enrica Lexie* (إيطاليا ضد

الهند). وبالإضافة إلى ذلك، وخلال الفترة نفسها، نظرت المحكمة في الاعتراضات الأولية التي أثارها إيطاليا بموجب المادة ٢٩٤ (٣) من الاتفاقية في قضية السفينة "نورستار" (بنما ضد إيطاليا) وأصدرت حكمها بشأن الدفع الابتدائية في ٢٠١٦؛

(ج) في الفترة المالية ٢٠١٧-٢٠١٨، تناولت الدائرة الخاصة للمحكمة المنشأة للنظر في القضية رقم ٢٣ النزاع المتعلق بتقسيم الحدود البحرية بين غانا وكوت ديفوار في المحيط الأطلسي (غانا ضد كوت ديفوار)، وأصدرت حكمها في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧. وستجري الإجراءات الشفوية، وجزء من المداولات في قضية احتجاز السفينة "Norstar" (بنما ضد إيطاليا) في عام ٢٠١٨. ١٤ - وفي عام ٢٠١٩، ستواصل المحكمة مداولاتها وتعتمد حكمها في القضية رقم ٢٥ قضية احتجاز السفينة "Norstar" (بنما ضد إيطاليا). وسيجري جزء من المداولات والمرافعات الشفوية في عام ٢٠١٨ وستغطي التكاليف المتصلة بها من ميزانية الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨. وتتضمن مقترحات ميزانية الفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠ مبلغ ١٠٠ ٢٣١ يورو لمعالجة هذه القضية من حيث أسسها الموضوعية.

١٥ - وبالإضافة إلى ذلك، وبغية كفالة الاضطلاع بالمهام القضائية التي كُلفت بها المحكمة بموجب المادتين ٢٩٠ و ٢٩٢ من الاتفاقية، تتضمن مقترحات الميزانية للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠ مخصصات تبلغ ١٤٥٩ ٠٠٠ يورو لتمكين المحكمة من معالجة قضيتين عاجلتين. وكما دأبت عليه المحكمة، وبهدف تحقيق المستوى الأمثل من الكفاءة وتقليل التكاليف، من المقرر أن تعقد الدورات الإدارية للمحكمة بالاقتزان قدر الإمكان مع الدعاوى القضائية المعروضة عليها.

١٦ - وفي مقترحات الميزانية للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠، ترد التقديرات المتعلقة بالقضية رقم ٢٥ فضلا عن قضيتين عاجلتين في الجزء جيم (التكاليف المتصلة بالقضايا)، على النحو التالي:

(أ) القضية رقم ٢٥ (قضية السفينة "نورستار" (بنما ضد إيطاليا))، انظر الفقرتين ١٠٣ و ١٠٤):

'١' ٢٨ يوما من جلسات المحكمة؛

'٢' ١٤ يوما لاجتماعات لجنة الصياغة؛

(ب) دعويا قضائيتان عاجلتان:

ثلاثة أسابيع من الاجتماعات في عام ٢٠١٩، وثلاثة أسابيع من الاجتماعات في عام ٢٠٢٠، بما في ذلك المرافعات الشفوية والمداولات وإصدار الأوامر والأحكام.

القضاة

١٧ - لدى تحديد مستوى أجور أعضاء المحكمة، اعتمد الاجتماع الرابع للدول الأطراف المعقود في عام ١٩٩٦ مبدأ الحفاظ على التكافؤ مع مستويات أجور قضاة محكمة العدل الدولية.

١٨ - كما قرر الاجتماع الرابع للدول الأطراف أن يتألف الأجر السنوي للقضاة باستثناء الرئيس من ثلاثة عناصر (انظر SPLOS/8 و SPLOS/WP.3/Rev.1):

(أ) بدل سنوي يُدفع شهرياً، يمثل ثلث الحد الأقصى للمرتب الأساسي الصافي السنوي (استناداً إلى المستوى الحالي للأجر)؛

(ب) بدل خاص يدفع عن كل يوم يضطلع فيه القاضي في أعمال المحكمة. والحد الأقصى للبدل الخاص هو ثلث المرتب الأساسي الصافي السنوي مقسوماً على ٢٢٠ يوم عمل؛

(ج) بدل إقامة عن كل يوم يُطلب من القاضي الحضور في مقر المحكمة. وتحدد لجنة الخدمة المدنية الدولية مستوى بدل الإقامة، ويدفع بحد أقصى قدره ثلث المرتب الأساسي الصافي السنوي.

١٩ - وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٩، قرر الاجتماع التاسع عشر للدول الأطراف ما يلي: "اعتباراً من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩، يحدد المرتب الأساسي الصافي السنوي لأعضاء المحكمة بمبلغ ٦٨١ ١٦١ دولاراً، مع مضاعف تسوية مقر العمل المقابل الذي يعادل ١ في المائة من صافي المرتب الأساسي، الذي سيطبق عليه مضاعف تسوية مقر العمل في هامبورغ، حسب الاقتضاء، مع مراعاة آلية تسوية مقر العمل على النحو الذي اقترحه الأمين العام في الفقرة ٧٧ من تقريره A/62/538" (انظر SPLOS/200^(١)).

٢٠ - وفي حزيران/يونيه ٢٠١١، قرر الاجتماع الحادي والعشرون للدول الأطراف أنه عند إجراء التنقيحات المقبلة لجدول المرتبات الأساسية الساري على موظفي الفئة الفنية والفئات العليا، التي تتم عن طريق ضم نقاط مضاعف تسوية مقر العمل إلى جدول المرتبات الأساسية مع إجراء ما يقابل ذلك من إعادة تسوية لمضاعفات تسوية مقر العمل، إجراء تسوية أيضاً للمرتب الأساسي السنوي الذي يحصل عليه أعضاء محكمة العدل الدولية بتطبيق النسبة ذاتها وفي وقت متزامن (انظر SPLOS/230).

٢١ - وعملاً بالتنقيحات المتتالية لمرتبات الموظفين في الفئة الفنية والفئات العليا (انظر قرارات الجمعية العامة ٢٤٤/٧٠ و ٢٦٤/٧١ و ٢٥٥/٧٢)، زيد المرتب الأساسي الصافي السنوي لأعضاء محكمة العدل الدولية إلى ٩٧٨ ١٧٢ دولاراً اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، وإلى ١٧٤ ٧٤٢ دولاراً اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، وإلى ١٧٦ ٤٣٧ دولاراً اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، على التوالي. وتم وفقاً للقرار الذي اتخذته اجتماع الدول الأطراف في حزيران/يونيه ٢٠١١، تعديل الحد الأقصى لأجور قضاة المحكمة ليصل إلى نفس مستوى أجور أعضاء محكمة العدل الدولية اعتباراً من التاريخ نفسه.

٢٢ - وفي ضوء القرارين المذكورين أعلاه، جرى حساب التقديرات المتعلقة بكل من البدلات السنوية والخاصة لقضاة المحكمة للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠ الواردة في المرفقات الخامس والسابع والثامن من خلال تطبيق المرتب الأساسي السنوي المعدل على مضاعف تسوية مقر العمل المنطبق على هامبورغ في آذار/مارس ٢٠١٨ وسعر الصرف بين دولار الولايات المتحدة واليورو في آذار/مارس ٢٠١٨ الذي حددته الأمم المتحدة.

(١) تنص الفقرة ٧٧ من التقرير A/62/538 على ما يلي: في حالة النظر في تطبيق نظام تسوية مقر العمل، سيقترح الأمين العام أيضاً القيام عند إجراء التنقيحات المقبلة لجدول المرتبات الأساسية الساري على موظفي الفئة الفنية وما فوقها، التي تتم عن طريق ضم نقاط مضاعف تسوية مقر العمل إلى جدول المرتبات الأساسية مع إجراء ما يقابل ذلك من إعادة تسوية لمضاعفات تسوية مقر العمل، بإجراء تسوية للمرتب الأساسي السنوي الذي يحصل عليه أعضاء محكمة العدل الدولية، والقضاة والقضاة المحصونون للمحكمتين بتطبيق النسبة ذاتها وفي وقت متزامن.

قلم المحكمة

٢٣ - المحكمة هي مؤسسة قضائية مستقلة وبالتالي يتعين على موظفي قلم المحكمة الاضطلاع بطائفة واسعة من المهام المتعلقة بالمسائل القضائية والقانونية والميزانية والمالية والإدارية.

٢٤ - ويقدم قلم المحكمة كل ما تحتاجه المحكمة من الدعم والمساعدة لمعالجة القضايا المعروضة عليها، بما في ذلك توفير البحوث القانونية والوثائق والترجمة التحريرية والترجمة الشفوية والمحاضر الحرفية والبلاغات للقضاة والأطراف في القضايا والدول والمنظمات المعنية الأخرى.

٢٥ - وقلم المحكمة مسؤول أيضا عن الاضطلاع بالمهام الإدارية المتعلقة بعمل المحكمة. وتشمل هذه المهام: شؤون الموظفين والأفراد؛ وإدارة أموال المحكمة وجمع التبرعات من الدول الأطراف؛ وتشغيل مباني المحكمة وصيانتها، بما في ذلك المسائل الأمنية؛ وتوفير خدمات المكتبة وصيانة المحفوظات؛ وشؤون المراسم؛ وتشغيل وصيانة النظم الإلكترونية، بما في ذلك المعدات وقواعد البيانات وموقع المحكمة على الإنترنت؛ والدعم الإداري واللوجستي اللازم لسفر القضاة في المهام الخاصة بأعمال المحكمة. كما يتولى إدارة برامج التدريب الداخلي وبناء القدرات بشأن تسوية المنازعات بموجب الاتفاقية. وعلاوة على ذلك، يساعد قلم المحكمة في تعهد العلاقات مع الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية وكذلك مع الإدارات والوكالات ذات الصلة التابعة لحكومة البلد المضيف وحكومات الدول الأطراف.

٢٦ - ولا يزال عدد الموظفين حاليا ٣٨ موظفا. وبما أن عدد الموظفين محدود، يطلب من العديد من الموظفين الوفاء بمجموعة متنوعة من المهام، لا سيما أثناء النظر في القضايا، من أجل إنجاز جميع المهام التي يتعين على قلم المحكمة الاضطلاع بها. وعندما يتعين معالجة قضية ما، يُستعان بدعم إضافي مؤقت (مترجمون شفويون، مترجمون تحريريون، مدونو المحاضر الحرفية، والمساعدة في أعمال السكرتارية).

٢٧ - وتتألف وحدة تكنولوجيا المعلومات في المحكمة منوظيفتين، واحدة من رتبة خ ع-٧ والأخرى برتبة ف-٣ (رئيس الوحدة). وفي عام ٢٠١٥، قامت المحكمة، بمساعدة من خبير استشاري من الأمانة العامة للأمم المتحدة، باستعراض تنظيم وإدارة وحدة تكنولوجيا المعلومات لديها. وبلاستناد إلى توصيات الاستشاري، تم تنفيذ مختلف الإجراءات من أجل تعزيز أمن الاتصالات كتركيب نظام الحاجز الوقائي الثاني على سبيل المثال، أو هو في طور التنفيذ كإنشاء نظام إدارة المستندات وتبادل الوثائق على سبيل المثال. وفي ضوء هذه التطورات، قام خبير خارجي مستقل من قائمة الخبراء الذين أوصت بهم لجنة الخدمة المدنية الدولية، بمراجعة لتوصيف وظيفة موظف تكنولوجيا المعلومات (ف-٣) في عام ٢٠١٧. ووفقاً لتقييم الخبير الخارجي، يُقترح ترقية رتبة هذه الوظيفة من ف-٣ إلى ف-٤ وإصدار توصيف منقح للوظيفة. وسيُغير اسم الوظيفة المعاد تصنيفها إلى "مسؤول نظم المعلومات". وتبلغ التكاليف المتكبدة نتيجة لإعادة التصنيف هذه ٦٠٠ ٣٩ يورو لمدة سنتين (انظر الفقرة ٥٧).

الزيادات والتخفيضات

٢٨ - واصلت المحكمة، على النحو المشار إليه في الفقرة ٦، لدى قيامها بإعداد مقترحات الميزانية للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠، الاسترشاد بنهج النمو الصفري عموماً. وتمشيا مع هذا النهج، تتضمن مقترحات الميزانية بعض الزيادات والتخفيضات بالمقارنة مع اعتمادات الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨.

٢٩ - وتظهر مقترحات الميزانية للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠ زيادة في بنود الميزانية التالية:

النفقات المتكررة وغير المتكررة

(أ) نُقِّح الراتب الأساسي الصافي السنوي لأعضاء المحكمة، على النحو المشار إليه في الفقرة ١٨، ليصبح ٤٣٧ ١٧٦ دولارا اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ (انظر الفقرة ٢١). وبناء على ذلك، تظهر في بند الميزانية المعنون ”البدلات السنوية للقضاة“ زيادة قدرها ٩ ٠٠٠ يورو مقارنة بالاعتمادات الموافق عليها للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨؛

(ب) بالاستناد إلى التشكيل الحالي للمحكمة، ازداد إجمالي المسافة الفاصلة بين أماكن إقامة أعضاء المحكمة ومقر المحكمة في هامبورغ بنسبة ٨ في المائة تقريبا، مقارنة بالتشكيل السابق. وعلى هذا الأساس، ومع مراعاة معدل التضخم البالغ ١,٢٣ في المائة المطبق في ألمانيا، يُقترح إدراج زيادة في بند الميزانية المعنون ”السفر لحضور الدورات“ قدرها ٢٢ ١٠٠ يورو، مقارنة بالاعتمادات المرصودة للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨؛

(ج) سيُنتخب رئيس جديد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠. ويتطلب تغيير الرئاسة رصد اعتماد لمنحى الانتداب والانتقال، ونفقات نقل الأمتعة للرئيس الجديد، إضافة إلى منحى الانتقال والإعادة إلى الوطن للرئيس المنتهية ولايته. واستنادا إلى الاحتياجات الفعلية، أُضيف اعتماد لمنحة التعليم إلى الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠. ونتيجة لذلك، من المتوقع حدوث زيادة قدرها ٤٣ ٦٠٠ يورو في بند الميزانية المعنون ”التكاليف العامة للقضاة“؛

(د) سُيرصد في ميزانية الفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠ اعتماد قدره ١ ٥٦٨ ٨٠٠ يورو لبند الميزانية المعنون ”المعاشات التقاعدية قيد الدفع“، أي بزيادة قدرها ٢٣١ ٠٠٠ يورو عن الاعتماد الموافق عليه للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨. وتُعزى هذه الزيادة إلى ما يلي:

١’ في الفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠، سيحق لـ ١٤ قاضيا الحصول على معاش تقاعدي، مقارنة بـ ١٣ قاضيا في الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨؛

٢’ أربعة قضاة تقاعدوا مؤخرا هم من بين القضاة الذين يتلقون معاشا تقاعديا. ويحق لهؤلاء القضاة الحصول على مستوى أعلى من المعاش التقاعدي لأن: (أ) ثلاثة منهم قد شغلوا منصب الرئيس وتلقوا الأجر الكامل خلال فترة ولايتهم، (ب) وثلاثة منهم خدموا لمدة ٢١ عاما ومن ثم يحق لهم الحصول على معاش تقاعد إضافي وفقا للقرار الذي اتخذته اجتماع الدول الأطراف التاسع عشر^(٢)؛

٣’ ثلاثة قضاة حصلوا على معاش تقاعدي في الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨ قد وافتهم المنية. وفيما يتعلق باثنين منهم، يجري دفع معاش تقاعدي إلى الزوج الباقي على قيد الحياة. ونتيجة لذلك، فإن الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠ تشمل معاشات تقاعدية قيد الدفع إلى ثمانية أرمال باقين على قيد الحياة (مقارنة بستة أرمال باقين على قيد الحياة في الميزانية للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨)؛

(٢) ”يقرر أيضا أن يتقاضى عضو المحكمة الدولية لقانون البحار الذي يعاد انتخابه واحدا من ثلاثمائة من استحقاقه التقاعدي عن كل شهر إضافي يمضيه في الخدمة بعد تسع سنوات، على ألا يتجاوز المعاش التقاعدي ما يعادل ثلثي المرتب الأساسي الصافي السنوي باستثناء تسوية مقر العمل“ (SPLOS/200، الفقرة ٥).

(هـ) سيُصَدّ لبند الميزانية المعنون "التكاليف العامة للموظفين" اعتماد قدره ٢٢٧٠ ٢٠٠ يورو، أي بزيادة قدرها ٢٠ ٤٠٠ يورو مقارنة بالاعتماد المقرر للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨. وتنتج الزيادة عن التكاليف الفعلية وهي ناجمة جزئياً عن الاحتياجات الإضافية لبدلات الإعالة، على النحو المحدد في تنقيح عام ٢٠١٧ لنظام الأمم المتحدة الموحد. وجدّير بالذكر أيضاً أن هذه الزيادة يقابلها نقصان البالغ ٢٠٠ ٥١ يورو في الاعتماد المرصود للوظائف الثابتة (انظر الفقرة ٣٠ (ج))؛

(و) يبلغ الاعتماد المرصود لبند الميزانية المعنون "صيانة أماكن العمل" ٢٤٥٤ ١٠٠ يورو، يمثل زيادة قدرها ٢٠٠ ١٦٤ يورو عن الاعتمادات المرصودة للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨. وتُبرر هذه الزيادة في المقام الأول بما يلي:

'١' الزيادة المتوقعة بنسبة ١,٥ في المائة، استناداً إلى متوسط الزيادة على مدى السنوات الثماني الماضية في كلفة العقد الجديد لإدارة المرافق، التي سَتُطبَّق اعتباراً من حزيران/يونيه ٢٠١٩؛

'٢' زيادة كلفة العقد المتعلق بخدمات الأمن، استناداً إلى متوسط الزيادة البالغة ٥ في المائة على مدى السنوات الثماني الماضية؛

'٣' زيادة الاعتماد المرصود لعمليات التفتيش الإضافية لمبنى المحكمة ومعداته المطلوبة بموجب أنظمة البناء في البلد المضيف؛

'٤' كلفة الاستبدال اللازم لنظام تكييف الهواء الذي تم تركيبه في عام ٢٠١٠. وستُؤرَّع تكاليف استبدال نظام تكييف الهواء على فترتين ماليتين، أي الفترتين ٢٠١٩-٢٠٢٠ و ٢٠٢١-٢٠٢٢؛

(ز) يتضمن بند الميزانية المعنون "استئجار المعدات وصيانتها" اعتمادات لتكاليف استئجار وصيانة معدات الحواسيب وآلات النسخ والسيارات الرسمية للمحكمة. ويتضمن أيضاً اعتمادات لتكاليف صيانة معدات التكنولوجيا الرقمية وتكنولوجيا المعلومات الخاصة بالمحكمة، كنظام تشغيل الحواسيب وبرامجيات المحاسبة والمكتبة والمحفوظات ونظام البريد الإلكتروني. وتنامى حجم المعدات الرقمية ورسوم الصيانة المرتبطة بها على مر السنين. وبالنسبة لبعض التطبيقات البرمجية، وعلى وجه الخصوص النظام المحاسبي وبرامجيات المحفوظات، تُقيّد زيادة سنوية تصل إلى ٦ في المائة من رسوم الصيانة. وعلى هذا الأساس، ومع مراعاة معدل التضخم، يُقترح زيادة الاعتماد المرصود للبند المعنون "استئجار المعدات وصيانتها" بنسبة ٣ في المائة سنوياً مقارنة بالاعتماد الموافق عليه للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨، الأمر الذي يؤدي إلى حدوث زيادة قدرها ١٦ ٣٠٠ يورو؛

(ح) سيُصَدّ لبند الميزانية المعنون "المكتبة - شراء الكتب والمنشورات" اعتماد قدره ٢٥٦ ٣٠٠ يورو، يمثل زيادة قدرها ٩ ٣٠٠ يورو أو ٢,٥ في المائة عن الاعتماد المقرر للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨. وتُعرى هذه الزيادة إلى الارتفاع الحاد في تكاليف الاشتراك في الصحف والدوريات وتراعي معدل التضخم؛

(ط) تمشياً مع اعتماد الجمعية العامة المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في عام ٢٠٠٦، أُدرج بند جديد في الميزانية تحت عنوان "تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام" في إطار الجزء باء (النفقات غير المتكررة). ويغطي هذا البند الجديد من الميزانية التكاليف المتعلقة بتنفيذ المعايير المحاسبية

الدولية للقطاع العام. ولهذا الغرض، اقترح رصد مبلغ ١٤٠ ٠٠٠ يورو، يغطي الاستعانة بخبراء استشاريين خارجيين، واقتناء وصيانة برامجيات المحاسبة التي تستوفي متطلبات المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وتدريب موظفي قلم المحكمة (انظر الفقرتين ٩٢ و ٩٣)؛

(ي) عُدّلت النفقات المتكبّدة باليورو لاحتساب معدل التضخم، مما أسفر عن زيادة قدرها ١٥ ١٠٠ يورو. وفي هذا الصدد، طُبّق معدل تضخم يبلغ ١,٢٣ في المائة، وفقا لما حدده المكتب الإحصائي الاتحادي في ألمانيا للفترة من آذار/مارس ٢٠١٦ إلى شباط/فبراير ٢٠١٨. ويتعلق ذلك بالبند التالية:

- ١' التدريب؛
- ٢' السفر في مهام رسمية؛
- ٣' الضيافة؛
- ٤' الاتصالات؛
- ٥' خدمات ورسوم متنوعة (بما في ذلك الرسوم المصرفية)؛
- ٦' اللوازم والمواد؛
- ٧' الطباعة والتجليد الخارجيان؛
- ٨' شراء المعدات؛

التكاليف المتصلة بالقضايا

(ك) يُقترح تخصيص مبلغ ٣١٧ ٦٠٠ يورو لبند الميزانية المعنون "سفر القضاة لحضور الاجتماعات، بمن فيهم القضاة المخصّصون". ويستند هذا الاعتماد إلى الجدول الزمني للقضية رقم ٢٥ ودعويين من الدعاوى القضائية العاجلة. ويمثل ذلك زيادة قدرها ٦٨ ٩٠٠ يورو عن المبلغ المخصص في ميزانية الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨، التي رصدت اعتمادات لما مجموعه ٧٢ رحلة فيما يتعلق بالقضيتين ٢٣ و ٢٥ ودعويين من الدعاوى القضائية العاجلة، بينما ترصد ميزانية الفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠ اعتمادات لما مجموعه ٨٥ رحلة فيما يتعلق بالقضية رقم ٢٥ ودعويين من الدعاوى القضائية العاجلة (انظر أيضا الفقرة ١٠٣).

٣٠ - ويتضح من الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠ وجود تخفيضات في بنودها التالية:

النفقات المتكررة

(أ) من المتوقع أن يخصص مبلغ ٨٣٣ ٦٠٠ يورو لبند الميزانية المعنون "البدلات الخاصة للقضاة"، الذي يقل عن الاعتماد المقرر للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨ بمبلغ ١٧ ٨٠٠ يورو. ويُعزى هذا الانخفاض إلى تخفيض بدل الإقامة اليومي بالنسبة لمدينة هامبورغ من ٢٧٧ يورو في آذار/مارس ٢٠١٦ إلى ٢٦٦ يورو في آذار/مارس ٢٠١٨؛

(ب) سيرصد مبلغ ٨٥ ٦٠٠ يورو لبند الميزانية المعنون "معاشات القضاة المقبلين على التقاعد" لسبعة قضاة تنتهي مدة خدمتهم في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠ (انظر الفقرة ٥٤). وهذا المبلغ

أقل من الاعتماد المقرر أخيراً للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨ بما مقداره ٩٠٠ ٤٣٣ يورو. ويُعزى هذا الانخفاض إلى أن الميزانية المقترحة الحالية تتضمن اعتمادات لدفع المعاشات التقاعدية لسبعة قضاة لمدة ثلاثة أشهر مقارنة بالاعتمادات المرصودة لدفع المعاشات التقاعدية إلى ستة قضاة لمدة ١٥ شهراً والمدرجة في الميزانية المعتمدة للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨. وسيُعتمد المبلغ الذي سيُستخدَم في نهاية المطاف لتغطية الاحتياجات الفعلية للمحكمة على نتائج الانتخاب الذي سيجري في عام ٢٠٢٠. وعملاً بالنظام المالي والقواعد المالية للمحكمة، سيعاد أي جزء غير مستعمل من الاعتمادات؛

(ج) تستند تقديرات الميزانية المتعلقة بتكاليف الموظفين إلى التكاليف القياسية الصادرة عن شعبة تخطيط البرامج والميزانية التابعة للأمم المتحدة (الإصدار ٦، المنطبقة على لاهاي، لعام ٢٠١٩). وعلى هذا الأساس، يُقترح رصد مبلغ ٨٠٠ ٣٦ ٥ يورو لبند الميزانية المعنون "الوظائف الثابتة" في الفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠. ويمثل هذا المبلغ، بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين، انخفاضاً قدره ٢٠٠ ٥١ يورو مقارنة بالمبلغ المعتمد للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨. وينتج هذا الانخفاض عن تطبيق التكاليف القياسية للمرتبات في الأمم المتحدة لتحديد المبلغ المخصص للوظائف الثابتة في قلم المحكمة؛

(د) يبلغ الاعتماد المرصود للبند المعنون "الموظفون المؤقتون للاجتماعات" ما قدره ٦٠٠ ١٩٢ يورو، وهو أقل من الاعتماد المقرر للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨ بمبلغ ٩٠٠ ١٢ يورو. ويُعزى هذا الانخفاض إلى تخفيض بدل الإقامة اليومي لمدينة هامبورغ من ٢٧٧ يورو إلى ٢٦٦ يورو وإلى سعر الصرف المنقح بين دولار الولايات المتحدة واليورو (انظر الفقرة ٦٦)؛

(هـ) يحدّد بدل التمثيل بدولارات الولايات المتحدة. ونظراً لانخفاض قيمة الدولار مقابل اليورو، سينخفض الاعتماد المخصّص لهذا البند من الميزانية بمقدار ٢٠٠ ١ يورو عمّا أُعتمد للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨؛

(و) عيّن الاجتماع السادس والعشرون للدول الأطراف شركة BDO AG Wirtschaftsprüfungsgesellschaft مراجعاً للبيانات المالية للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠ (انظر الفقرة ٨٤). وتبلغ الرسوم المتصلة بذلك ٦٠٠ ١١ يورو وهي أقل من الاعتماد المقرر للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨ بمبلغ ٥٠٠ ٧ يورو؛

التكاليف المتصلة بالقضايا

(ز) تبلغ تقديرات ميزانية للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠ المتصلة بقضيتين عاجلتين في إطار الجزء جيم (التكاليف المتصلة بالقضايا) (انظر الفقرة ٩٧ والمرفق السابع) ٤٥٩ ٠٠٠ ١ يورو. وهذا المبلغ أقل من الاعتماد المقرر للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨ بمبلغ ٩٠٠ ١٩ يورو بسبب تخفيض بدل الإقامة اليومي لمدينة هامبورغ من ٢٧٧ يورو إلى ٢٦٦ يورو؛

(ح) تشمل تقديرات ميزانية الفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠ أيضاً اعتمادات للنفقات المتصلة بالقضية رقم ٢٥ (انظر الفقرات ٩٤-٩٦ والمرفق الثامن) بمبلغ قدره ١٠٠ ٢٣١ ١ يورو سيغطي المصروفات المتعلقة بمداولات المحكمة واجتماعات لجنة الصياغة في عام ٢٠١٩. وهذا المبلغ أقل من الاعتماد المقرر للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨ بمبلغ ٨٠٠ ٦٩٦ يورو، ويُعزى ذلك إلى أنه تعيّن على المحكمة خلال الفترة المالية ٢٠١٧-٢٠١٨، أن تتناول موضوع الدعوى في قضيتين (جلسة الاستماع وجزء من

المداولات في القضية رقم ٢٥ (١٠٠٥ ٧٥٠ يورو) وتناول دائرة خاصة في المحكمة القضية رقم ٢٣ (١٥٠ ٩٢٢ يورو)).

٣١ - ومع مراعاة الزيادات المقترحة في الفقرة ٢٩ (٩٠٠ ٧٣٩ يورو) وكذلك التخفيضات المشار إليها في الفقرة ٣٠ (١٠٠ ٣١٠ يورو)، من المتوخى حدوث انخفاض إجمالي في الفترة المالية ٢٠١٩-٢٠٢٠ قدره ٢٠٠ ٥٧٠ يورو.

ثانيا - مشروع الميزانية المقترحة

الجزء ألف (الأبواب من ١ إلى ٨) النفقات المتكررة

٣٢ - على غرار ما جرى في السنوات السابقة، ستعقد المحكمة اجتماعات تستغرق ٤ أسابيع خلال كل سنة تقويمية للنظر في المسائل القانونية المتعلقة بأداء مهامها القضائية، فضلا عن معالجة القضايا الإدارية والتنظيمية. وستُعقد دورة لمدة أسبوعين في شباط/فبراير - آذار/مارس ودورة أخرى في أيلول/سبتمبر - تشرين الأول/أكتوبر من كل سنة.

٣٣ - وخلال هذه الدورات، سيُنظر في المسائل المتصلة بعمل المحكمة، في المحكمة بكامل هيئتها، واللجنة المعنية بالقواعد والممارسات القضائية، ودوائر المحكمة وهي: غرفة منازعات قاع البحار، والغرفة المعنية بتسوية المنازعات المتصلة بتعيين الحدود البحرية، وغرفة منازعات البيئة البحرية، وغرفة منازعات مصائد الأسماك. وكانت المواضيع التي جرى تناولها في عام ٢٠١٧ تتعلق بالمسائل القانونية ذات الصلة باختصاص المحكمة وقواعدها وإجراءاتها.

٣٤ - كما تتناول المحكمة في هذه الاجتماعات مسائل إدارية وتنظيمية. ولكفالة تناول هذه المسائل بكفاءة، أنشأت المحكمة لجانا خاصة تتكوّن من قضاة تحيل إليهم المحكمة شتى المسائل كي ينظروا فيها بالتفصيل ويقدموا بشأنها توصيات للموافقة عليها في الجلسات العامة (لجنة الميزانية والمالية؛ ولجنة شؤون الموظفين والإدارة؛ ولجنة العلاقات العامة؛ ولجنة المباني والنظم الإلكترونية؛ واللجنة المعنية بالمكتبات والمحفوظات والمنشورات). وتشمل المسائل الإدارية التي يجري تناولها القرارات التي ستُتخذ فيما يتصل بتعيين الموظفين، والإشراف على عمل قلم المحكمة وتنظيمه، وصيانة مباني المحكمة وما يتصل بها من المرافق، والعلاقات العامة ومنشورات المحكمة كالأحكام والأوامر، وإعداد مشروع الميزانية، والتقارير السنوي، والمقترحات المقدمة إلى اجتماع الدول الأطراف.

الباب ١

القضاة

٣٥ - وفقا للقرار الصادر عن اجتماع الدول الأطراف، يُستخدم مستوى أجر القضاة في محكمة العدل الدولية أساسا للمقارنة. وبمراعاة أجور القضاة في محكمة العدل الدولية، أصبح المرتب الأساسي السنوي لقضاة المحكمة، اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، في المستوى المشار إليه في الفقرة ٢١.

٣٦ - وترد في المرفق الخامس تقديرات الميزانية المتصلة بأجور القضاة للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠ الواردة في إطار الجزء ألف (النفقات المتكررة).

٣٧ - وعلى غرار السنوات السابقة، ستُدرج الاعتمادات المتعلقة بالقضايا في إطار الجزء جيم (التكاليف المتصلة بالقضايا) وستُستخدم هذه الأغراض فقط (انظر الجزء جيم والمرفقين السابع والثامن).

١-١ البدلات السنوية

٣٨ - يتألف بند الميزانية هذا مما يلي: البدلات السنوية لرئيس المحكمة وأعضائها الآخرين وبدلات الرئيس ونائب الرئيس (انظر المرفق الخامس).

٣٩ - ويتعين على الرئيس أن يكون موجودا في مقر المحكمة، وهو يتقاضى أجرا سنويا قدره ١٧٦ ٤٣٧ دولارا. ويبلغ البدل السنوي لأعضاء المحكمة الآخرين ثلث الحد الأقصى للأجر السنوي (٥٨ ٨١٢ دولارا).

٤٠ - ويتقاضى الرئيس علاوة على ذلك بدلا سنويا قدره ٢٥ ٠٠٠ دولار تمشيا مع الممارسة المتبعة في محكمة العدل الدولية، التي أصبح يحقُّ لرئيسها تقاضي هذا المبلغ منذ ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، عملا بالقرار الذي اتخذته الجمعية العامة في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ (انظر القرار ٢٥٨/٦٥، الفقرة ٦). ولا يحقُّ للرئيس أن يتقاضى بدلا خاصا أو بدل إقامة لقاء حضور جلسات المحكمة.

٤١ - ويتقاضى نائب الرئيس بدلا عن كل يوم يتولى فيه الرئاسة. وقد حُدد مقدار هذا البدل بمبلغ ثابت قدره ١٥٦ دولارا في اليوم تمشيا مع الممارسة المتبعة في محكمة العدل الدولية، التي أصبح يحقُّ لنائب رئيسها تقاضي هذا المبلغ منذ ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ (انظر قرار الجمعية العامة ٢٥٨/٦٥، الفقرة ٦). وقد حُسبت اعتمادات الميزانية على أساس الافتراض نفسه الذي طُبّق على ميزانية الفترة المالية ٢٠١٧-٢٠١٨، أي أن يكون نائب الرئيس موجودا في مقر المحكمة لتولي رئاستها لمدة أسبوعين في السنة (ويشمل ذلك بدل إقامة يومي عن ١٤ يوما، وبدلا خاصا عن ١٠ أيام عندما يضطلع نائب الرئيس بأعمال المحكمة وبدلا خاصا عن ١٠ أيام عندما يتولى رئاستها). وتبعا لذلك، فقد خُصّص اعتماد قدره ٩ ٥٠٠ يورو في السنة للوفاء بهذه الاحتياجات. ويمثل ذلك انخفاضاً سنوياً قدره ٣٠٠ يورو مقارنة بالاعتمادات المقررة للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨ (٩ ٨٠٠ يورو) بسبب انخفاض بدل الإقامة اليومي المطبّق على مدينة هامبورغ.

٤٢ - ويُقدّر في إطار هذا البند من الميزانية رصد اعتماد قدره ٣ ١٣٣ ٤٠٠ يورو، يمثل زيادة قدرها ٩ ٠٠٠ يورو مقارنة بالاعتماد المقرر للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨. وتُعزى هذه الزيادة إلى تنقيح أجور القضاة، اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨.

٢-١ البدلات الخاصة

٤٣ - يتقاضى القضاة بدلا خاصا عن كل يوم يضطلعون فيه بأعمال المحكمة خلال دوراتها. ويُدفع أيضا لكل قاض بدل إقامة عن كل يوم يُطلب إليه فيه الحضور إلى مقر المحكمة (انظر المرفق الخامس).

٤٤ - ويجوز أن يُدفع للقضاة بدل خاص عن الأعمال التحضيرية التي يقومون بها قبل انعقاد جلسات المحكمة. كما يُدفع للقضاة بدل إقامة عندما يضطربون بأعمال تحضيرية تتصل بأنشطة المحكمة خارج أماكن إقامتهم المعتادة.

٤٥ - وفيما يتعلق بالدورات التي تستغرق ٤ أسابيع في كل سنة، يُقترح، كما كان الحال في الماضي، رصد اعتماد لبدل خاص لكل قاض من القضاة العشرين عن الأعمال التحضيرية التي يقومون بها لفترات يبلغ مجموعها ١٠ أيام. ويخضع دفع هذا البدل لإذن من رئيس المحكمة.

٤٦ - وفي فترات الميزانيات السابقة، صدرت الموافقة على رصد اعتمادات فيما يتعلق ببدل الإقامة عن الأعمال التحضيرية لما مجموعه سبعة أيام لعدد من القضاة لا يتجاوز العشرة في السنة. واستناداً إلى المعيار نفسه (بدل إقامة يومي لمدة ٧٠ يوماً)، يُقترح رصد مبلغ قدره ٥٢ ٢٠٠ يورو للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠. وقد يُستخدم هذا الاعتماد، رهناً بإذن الرئيس، لدفع بدلات الإقامة اليومية للقضاة أثناء أدائهم عملاً تحضيرياً خارج أماكن إقامتهم المعتادة، أو لدفع البدلات الخاصة وبدلات الإقامة اليومية لدى اضطرارهم بأعمال المحكمة (مثلاً، لحضور الاجتماعات الخاصة التي تعقدها لجنة الميزانية والشؤون المالية لإعداد الميزانية المقترحة لفترة السنتين أو اجتماعات الدول الأطراف).

٤٧ - ويُرصد اعتماد قدره ٨٣٣ ٦٠٠ يورو في إطار هذا البند من الميزانية بالاستناد إلى سعر الصرف ومضاعف تسوية مقر العمل لشهر آذار/مارس ٢٠١٨. ويمثل ذلك انخفاضاً قدره ١٧ ٨٠٠ يورو مقارنة بالاعتمادات المقررة للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨، بسبب تخفيض بدل الإقامة اليومي المطبق على مدينة هامبورغ.

٣-١ السفر لحضور الدورات

٤٨ - يغطي هذا البند من الميزانية تكاليف سفر القضاة إلى هامبورغ لحضور الدورات خلال الفترة المالية ٢٠١٩-٢٠٢٠. وقد رُصد اعتماد قدره ٢٩٨ ٨٠٠ يورو لتلبية هذه الاحتياجات. أما المبلغ ١٤٩ ٤٠٠ يورو، الذي يمثل المبلغ المخصص سنوياً، فالغرض منه تغطية تكاليف سفر ٢٠ قاضياً كل سنة لحضور الدورتين. وعلى النحو الموضح في الفقرة ٢٩ (ب)، غُذِل الاعتماد المخصص لسفر القضاة لحضور الدورات لمراعاة الزيادة في مسافات السفر بين أماكن إقامة أعضاء المحكمة ومقرها في مدينة هامبورغ. وعلى هذا الأساس، يُقترح رصد زيادة قدرها ٢٢ ١٠٠ يورو.

٤-١ التكاليف العامة

٤٩ - يشمل هذا البند من الميزانية التكاليف العامة المتصلة برئيس المحكمة، وخطة التأمين ضد الحوادث المتصلة بالعمل ونفقات نقل الأمتعة الشخصية للقضاة الذين تنتهي ولايتهم في الفترة المالية المعنية (انظر المرفق السادس).

٥٠ - سيُنتخب رئيس جديد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠. ويتطلب تغيير الرئاسة رصد اعتماد لمَنح الانتداب والانتقال ونفقات نقل الأمتعة للرئيس الجديد ومَنح الانتقال والإعادة إلى الوطن للرئيس المنتهية ولايته. وتُعزى الزيادة في بند الميزانية هذا في المقام الأول إلى رصد اعتماد جديد لمنحة التعليم التي تراعي الاستحقاقات الحالية للرئيس. وبالإضافة إلى ذلك، يُرصد اعتماد قدره ٨ ٤٠٠ يورو في عام ٢٠٢٠ لقاء نفقات نقل الأمتعة للقضاة السبعة الذين تنتهي مدة ولايتهم في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠. وسيستخدم المبلغ الذي سيستخدمه فعلاً على نتائج الانتخاب الذي سيجري في

حزيران/يونيه ٢٠٢٠. وعلى هذا الأساس، يُقترح رصد مبلغ إجمالي قدره ١٠٠ ١٨٤ يورو في إطار هذا البند من ميزانية الفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠، وهو ما يمثل زيادة قدرها ٦٠٠ ٤٣ يورو مقارنة بالاعتماد المقرر للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨.

الباب ٢

خطة المعاشات التقاعدية للقضاة

٥١ - أقرّ الاجتماع التاسع للدول الأطراف نظام خطة المعاشات التقاعدية لأعضاء المحكمة الدولية لقانون البحار (انظر SPLOS/47).

٥٢ - ومن أجل تغطية تكاليف دفع المعاشات التقاعدية، يُقترح رصد مبلغ إجمالي قدره ٤٠٠ ٦٥٤ يورو للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠ (انظر المرفق التاسع). ويمثل ذلك انخفاضا قدره ٩٠٠ ٢٠٢ يورو عن الاعتماد المخصص للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨. وهذا الانخفاض الإجمالي هو حصيلة اقتران الزيادة التي حدثت في بند الميزانية المعنون "المعاشات التقاعدية قيد الدفع" بانخفاض أكبر في بند الميزانية المعنون "معاشات القضاة المقبلين على التقاعد". فمن جهة، حدثت زيادة في بند الميزانية المعنون "المعاشات التقاعدية قيد الدفع" بسبب زيادة استحقاقات المعاشات التقاعدية للقضاة المتقاعدين في الآونة الأخيرة وزيادة عدد القضاة والأرامل الباقين على قيد الحياة الذين يتقاضون معاشا تقاعديا، على النحو المبين في الفقرة ٢٩ (د). ومن جهة أخرى، حدث انخفاض في بند الميزانية المعنون "معاشات القضاة المقبلين على التقاعد" لأن الاعتماد المرصود يشمل مدفوعات المعاشات التقاعدية لسبعة قضاة لمدة ثلاثة أشهر (مقارنة بالاعتماد المرصود في ميزانية الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨ لدفع المعاش التقاعدي إلى ستة قضاة لمدة خمسة عشر شهرا) (انظر الفقرة ٣٠ (ب)). وسيعتمد المبلغ الذي سيستخدم لتغطية الاحتياجات الفعلية للمحكمة على نتائج الانتخاب الذي سيجري في عام ٢٠٢٠. وعملا بالنظام المالي والقواعد المالية للمحكمة، سيُعاد أي جزء غير مستعمل من الاعتمادات المقترحة.

١-٢ المعاشات التقاعدية قيد الدفع

٥٣ - تُدفع المعاشات التقاعدية، في الوقت الحاضر، لـ ١٤ قاضيا سابقا، ولـ ٨ من الأرامل. وسيستمر دفع المعاشات التقاعدية إليهم خلال الفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠، مما يتطلب رصد مبلغ ٨٠٠ ٥٦٨ يورو. وعلى النحو الموضح في الفقرة ٢٩ (د)، يمثل هذا المبلغ زيادة قدرها ٣١ ٠٠٠ يورو عن الاعتماد المرصود للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨.

٢-٢ معاشات القضاة المقبلين على التقاعد

٥٤ - سيجري في حزيران/يونيه ٢٠٢٠ انتخاب يُعقد مرة كل ثلاث سنوات لسبعة قضاة. لذا ينبغي رصد اعتماد في ميزانية الفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠ لمدة ثلاثة أشهر، من تشرين الأول/أكتوبر إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠، لدفع المعاشات التقاعدية للقضاة السبعة الذين تنتهي مدة ولايتهم. ويبلغ هذا الاعتماد ٨٥ ٦٠٠ يورو، وهو أقل من الاعتماد المقرر للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨ بمبلغ ٩٠٠ ٤٣٣ يورو للأسباب الموضحة في الفقرة ٣٠ (ب). وسيعتمد المبلغ الذي سيستخدم لتغطية الاحتياجات الفعلية للمحكمة على نتائج الانتخاب الذي سيجري في عام ٢٠٢٠. وعملا بالنظام المالي والقواعد المالية للمحكمة، سيُعاد أي جزء غير مستعمل من الاعتمادات المقترحة.

الباب ٣ تكاليف الموظفين

١-٣ الوظائف الثابتة

٥٥ - على النحو المشروح في الفقرات من ٢٣ إلى ٢٦، يقتضي سير العمل في المحكمة اضطلاع قلمها بمسؤوليات متعددة ومتنوعة، بما في ذلك المهام القانونية والإدارية بشكل خاص.

٥٦ - وكما هو مبين في الفقرة ٢٧، وبناء على الاستعراض الذي أجره خبير خارجي مستقل لتوصيفات الوظائف بالاستناد إلى معايير التصنيف التي أصدرتها لجنة الخدمة المدنية الدولية، يُقترح ترقية رتبة وظيفة كبير موظفي تكنولوجيا المعلومات من رتبة ف-٣ إلى ف-٤، وتغيير اسم الوظيفة ليصبح "موظف نظم المعلومات".

٥٧ - واستناداً إلى اقتراح ترقية رتبة الوظيفة، سوف تبلغ التكاليف التقديرية ٦٠٠ ٣٩ يورو لمدة سنتين.

٥٨ - ويرد في المرفق الثاني بيان الاحتياجات من الوظائف للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠ بالنسبة لموظفي الفئة الفنية والفئات العليا، أما الاحتياجات من موظفي فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها فيرد بياها في المرفق الثالث. ولا يزال عدد الوظائف في نفس مستوى الوظائف المعتمدة في ميزانية الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨.

٥٩ - وتستند تقديرات الميزانية المتعلقة بتكاليف الموظفين إلى التكاليف القياسية التي أصدرتها شعبة تخطيط البرامج والميزانية التابعة للأمم المتحدة (التكاليف القياسية للمرتبات، الإصدار ٦، المنطبقة على لاهاي لعام ٢٠١٩). وعلى هذا الأساس، يُقترح تخصيص مبلغ ٨٠٠ ٣٦٠ ٥ يورو للوظائف الثابتة في الفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠. وبعد خصم مبلغ الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين، يمثل ذلك المبلغ انخفاضاً قدره ٢٠٠ ٥١ يورو، بالمقارنة مع المبلغ المخصص للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨. وينتج الانخفاض عن تطبيق التكاليف القياسية للمرتبات في الأمم المتحدة لتحديد المبلغ المخصص للوظائف الثابتة في قلم المحكمة.

٢-٣ الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين/المبالغ الدائنة

٦٠ - على النحو المبين في الفقرة ١٠، ووفقاً للقرار الصادر في الاجتماع الثالث عشر للدول الأطراف (SPLOS/98، الفقرة (أ))، تتضمن مقترحات الميزانية للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠ بنداً مستقلاً أُفرد في الميزانية لمبلغ دائن يتصل بمبلغ الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين مدرج ضمن تكاليف الوظائف الثابتة. وبناءً على ذلك، سيجري تحديد اشتراكات الدول الأطراف على أساس صافي المرتبات.

٤-٣ التكاليف العامة للموظفين

٦١ - تشمل التكاليف العامة للموظفين مختلف استحقاقاتهم، بما في ذلك اشتراكات المعاشات التقاعدية، واشتراكات التأمين الصحي، ومنح التعليم، وبدلات اللغة والإعالة، وفق ما يقتضيه النظامان الأساسي والإداري لموظفي المحكمة. وفي الأمم المتحدة، يُحسب مبلغ الاعتمادات بتطبيق نسبة مئوية معينة على صافي أجور الموظفين. وتتولى شعبة تخطيط البرامج والميزانية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة مسؤولية تحديد مختلف النسب المئوية المتعلقة بالتكاليف العامة للموظفين التي يتعين تطبيقها في مختلف مراكز العمل في جميع أنحاء العالم.

٦٢ - ولم تحدد الأمم المتحدة حتى الآن معدلا مستقلا ينطبق على هامبورغ. ومنذ الفترة المالية ٢٠٠٧-٢٠٠٨، دأبت المحكمة على حساب تكاليفها العامة للموظفين على أساس تقديرات الاحتياجات الفعلية لقلم المحكمة.

٦٣ - واستنادا إلى الاحتياجات الفعلية للفترة المالية ٢٠١٩-٢٠٢٠، تبلغ التكاليف العامة للموظفين ٢٠٠ ٢٧٠ يورو لكل فترة سنتين، وهو ما يمثل زيادة قدرها ٤٠٠ ٢٠ يورو لمدة سنتين عن الاعتماد المقرر للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨ (انظر المرفق العاشر). وتعزى هذه الزيادة عموما، على النحو المشار إليه في الفقرة ٢٩ (هـ)، إلى التغييرات التي طرأت على استحقاقات بدل الإعالة في أعقاب قيام الأمم المتحدة بتطبيق مجموعة عناصر الأجر الجديدة للنظام الموحد اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧. بيد أن تلك الزيادة يعادلها نقصان قدره ٢٠٠ ٥١ يورو في بند الميزانية "الوظائف الثابتة" (انظر الفقرات من ٥٥ إلى ٥٩).

٥-٣ العمل الإضافي

٦٤ - بسبب طبيعة عمل المحكمة، لا يجد بعض الموظفين بُدًا من العمل بعد انقضاء ساعات العمل الاعتيادية، ولا سيما أثناء انعقاد الدورات. وفي حالة موظفي الفئة الفنية والفئات العليا، يجوز منح إجازة تعويضية لهذا الغرض. أما الموظفون من فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها، فلا يمكن الاستعاضة دوما عن دفع أجور العمل الإضافي بمنح إجازات تعويضية، نظرا لصغر حجم الموظفين في قلم المحكمة. واستنادا إلى الأداء السابق، يُطلب اعتماد قدره ٢٥ ٠٠٠ يورو، للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠. وهو الاعتماد نفسه الذي أُقِرَّ للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨.

٦-٣ المساعدة المؤقتة للاجتماعات

٦٥ - تمشيا مع الممارسة المتبعة في مؤسسات قضائية دولية أخرى، لا تعيّن المحكمة الموظفين اللازمين لخدمات المؤتمرات على أساس دائم. ويغطي هذا الاعتماد أجور وتكاليف سفر المترجمين الشفويين، والمراجعين، والمترجمين التحريريين، ومشغلي المعدات السمعية، والطابعين اللغويين الإضافيين المعيّنين خصيصا لخدمة الدورات غير المتعلقة مباشرة بالقضايا. ويغطي الاعتماد أيضا تكاليف الموظفين والأفراد الآخرين المتصلين بخدمة المؤتمرات اللازمين لخدمة الاجتماعات. ويراعي المبلغ المقترح أن الموظفين، ولا سيما المترجمون التحريريون والشفويون، ليسوا جميعهم متوافرين بسهولة في مقر المحكمة.

٦٦ - واستنادا إلى الأداء السابق، يقترح توفير مبلغ ٦٠٠ ١٩٢ يورو للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠، وهو ما يمثل انخفاض قدره ٩٠٠ ١٢ يورو مقارنة بالاعتماد المقرر للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨، في ضوء انخفاض قيمة دولار الولايات المتحدة مقابل اليورو منذ آذار/مارس ٢٠١٦، وإلى انخفاض معدل بدل الإقامة اليومي بالنسبة لهامبورغ من ٢٧٧ يورو إلى ٢٦٦ يورو.

٧-٣ المساعدة المؤقتة العامة

٦٧ - تستعين المحكمة بموظفين في إطار المساعدة المؤقتة لمواجهة أعباء العمل في وقت الذروة ولتلبية احتياجات محدّدة أخرى. وغالبا ما تُستخدم المساعدة المؤقتة العامة لترجمة الوثائق وتحريرها ونسخها ونشرها ولتقديم المساعدة لموظفي خدمة المؤتمرات. ويُستخدم الاعتماد أيضا لشراء خدمات فرادى

المتعاقدين للمساعدة في الشؤون الإدارية وتقديم المساعدة التقنية المتعلقة مثلاً بتعهّد الموقع الشبكي للمحكمة وصيانة البرمجيات الحاسوبية التي تستخدمها. واستناداً إلى الأداء السابق، يبلغ الاعتماد المقترح للمساعدة المؤقتة العامة للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠ ما مجموعه ٩٠٠ ١٠٧ يورو، أي الاعتماد نفسه الذي أُقِرَّ للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨.

٨-٣ التدريب

٦٨ - يلزم تدريب الموظفين على استخدام الشبكة الحاسوبية والبرمجيات المتخصّصة التي يجري تحديثها باستمرار لأداء المهام المتعلقة بتجهيز النصوص وقواعد البيانات، بما في ذلك النظم البيليوغرافية وغيرها من نظم المعلومات. ومن الضروري أيضاً توفير التدريب في المجالات المتخصّصة، من قبيل النشر المكتبي أو إعداد المراجع للخدمات اللغوية من أجل كفالة حُسن سير العمل في قلم المحكمة. وبالإضافة إلى ذلك، يلزم توفير التدريب اللغوي لزيادة إتقان لغتي المحكمة الرسميتين وتعزيز فعالية العلاقات بين المحكمة والبلد المضيف. يضاف إلى ذلك، نظراً لأن المحكمة تتبّع النظام الموحد للأمم المتحدة، أن من المهم تدريب الموظفين بانتظام في المجالات التي تكون فيها خبرات مؤسسات الأمم المتحدة مفيدة لسير عمل قلم المحكمة (كشؤون الموظفين، والشؤون المالية، وشؤون المشتريات، والمعاشات التقاعدية). ويُقترح رصد اعتماد قدره ٨٠٠ ٧٤ يورو للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠. ويعادل هذا المبلغ الاعتماد الذي أُقِرَّ للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨، بعد تعديله بنسبة ١٢٣، في المائة لاحتساب التضخم.

الباب ٤

بدل التمثيل

٦٩ - يُدفع بدل تمثيل للرئيس ولرئيس القلم ونائبه وفقاً للممارسة المتبعة في الأمم المتحدة. ويقترح للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠ تخصيص مبلغ مجموعه ٤٠٠ ١٢ يورو. ويمثل هذا المبلغ نقصاناً قدره ٢٠٠ ١ يورو، يُعزى إلى انخفاض قيمة دولار الولايات المتحدة مقابل اليورو (انظر الفقرة ٣٠ (ه)).

الباب ٥

السفر في مهام رسمية

٧٠ - يُرصد هذا الاعتماد لتغطية تكاليف سفر الرئيس والقضاة الآخرين، عند الاقتضاء، وسفر رئيس القلم والموظفين، في مهام رسمية تتعلق بأعمال المحكمة. وتصل قيمة الاعتماد المقترح للسفر في مهام رسمية للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠ إلى مبلغ قدره ٠٠٠ ١٨٥ يورو، يمثل زيادة قدرها ٤٠٠ ٣ يورو. ويعادل هذا المبلغ الاعتماد الذي أُقِرَّ للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨، بعد تعديله بنسبة ١٢٣، في المائة لاحتساب التضخم.

الباب ٦

الضيافة

٧١ - يغطي هذا الاعتماد احتياجات المحكمة المتعلقة بالضيافة. ويُقترح رصد مبلغ ٧٠٠ ١٤ يورو للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠، وهو مبلغ يعادل الاعتماد الذي أُقِرَّ للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨، بعد تعديله بنسبة ١٢٣، في المائة لاحتساب التضخم.

الباب ٧

نفقات التشغيل

١-٧ صيانة أماكن العمل، بما في ذلك الأمن

٧٢ - يتعين على المحكمة أن تدير مبنى حديثاً كبيراً مزوداً بمعدات ونظم معقدة. وبموجب اتفاق شغل مبنى المحكمة، يجب صيانة المعدات التقنية التي زُوِّد بها المبنى، بما في ذلك نظام الأمن، ونظام التدفئة والتبريد، وتكنولوجيا قاعات المحاكم، والتجهيزات الكهربائية، والمصاعد، ونظام إطفاء الحرائق بالرَّش الآلي بالمياه، والتهوية، ونظام الإنذار بالحرائق، والأبواب التي تعمل بالكهرباء، وما إلى ذلك، وفقاً لأعلى المعايير المطبقة في البلد المضيف. ولهذا الغرض، يرتبط قلم المحكمة حالياً بعدد من عقود الصيانة السارية يبلغ ٣٢ عقداً. وتُستعرض هذه العقود باستمرار ويُعاد التفاوض عليها بانتظام من أجل كفالة رصد التكاليف وتلافي زيادتها.

٧٣ - ومنذ حزيران/يونيه ٢٠١٥، ترتبط المحكمة مع شركة إنجي دويتشلاند المحدودة المسؤولة Engie Deutschland GmbH (سابقاً كوفلي دويتشلاند المحدودة المسؤولة (Cofely Deutschland GmbH) بعقد لإدارة المرافق، يتعلق بتقديم الخدمات المتصلة بتسيير أماكن العمل وإدارتها وصيانتها، بما في ذلك خدمات النظافة وإزالة الثلج والجليد والتخلص من النفايات والأعمال المتصلة بإمدادات المياه والكهرباء والعناية بالحدائق. ويُعتبر عقد إدارة المرافق الحالي، على النحو المشار إليه في الفقرة ٢٩ (و)، سارياً حتى أيار/مايو ٢٠١٩. وتشمل تكلفة العقد الجديد، الذي سيكون سارياً حتى عام ٢٠٢٠، زيادة متوقعة في الأسعار بنسبة ١٥، في المائة استناداً إلى متوسط الزيادة منذ عام ٢٠٠٩. ويبلغ المبلغ الإجمالي المقترح ٩٢١ ٧٠٠ يورو، للفترة المالية ٢٠١٩-٢٠٢٠، ويمثل زيادة قدرها ٦٧ ١٠٠ يورو بالمقارنة مع المبلغ المعتمد للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨.

٧٤ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، وقَّعت المحكمة عقداً جديداً لخدمات الأمن مع شركة هاوسشيلدت آند بلانك (Hauschildt & Blunck) لتقديم خدمات الأمن على مدار الساعة. وينتهي العقد في آب/أغسطس ٢٠٢٠. وفي ضوء تزايد تكاليف العمالة في البلد المضيف، وبالاستناد إلى متوسط الزيادة السنوية خلال السنوات الثماني الماضية، أُدرجت زيادة في الأسعار بنسبة ٥ في المائة في مقترحات الميزانية للفترة الممتدة من أيلول/سبتمبر إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠. وتبلغ التكلفة الإجمالية لعقد الأمن ٣٩٦ ٩٠٠ يورو لفترة السنتين، وهو ما يزيد بمقدار ٤٠٠ ١٥ يورو عن الاعتماد المخصص في ميزانية الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨.

٧٥ - وعلى النحو المنصوص عليه في الاتفاق المتعلق بأماكن العمل مع البلد المضيف، تقع على المحكمة مسؤولية إنجاز الإصلاحات الطفيفة للمبنى، وتُخصَّص لهذا الغرض مبلغ قدره ٥٠ ٠٠٠ يورو في الميزانية المقترحة، تمشياً مع مقترحات الميزانية السابقة. ونظراً لأن المبنى آخذ في التقادم، يتعين تنفيذ تدابير إضافية للإصلاح ويجب استبدال المعدات. وهناك بعض التدابير التي لا تتكفل السلطات الألمانية بتغطيتها بموجب الاتفاق المتعلق بأماكن العمل، بما في ذلك على سبيل المثال، أعمال الدهانات واستبدال نظام التكييف الذي تم تركيبه في الجناح الشرقي من المبنى في عام ٢٠١٠ والذي سيصل إلى نهاية عمره الافتراضي في عام ٢٠٢٠. ومن أجل تغطية تدابير الإصلاح المذكورة أعلاه وأعمال استبدال نظام التكييف، يتوخى رصد مبلغ مجموعه ٦٠ ٠٠٠ يورو في الفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠، وهو ما يمثل زيادة قدرها

٣٠ ٠٠٠ يورو عن المبلغ المعتمد للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨. ومن المقرر على النحو المشار إليه في الفقرة ٢٩ (و)، توزيع تكاليف استبدال نظام التبريد على مدى فترتين ماليتين، أي الفترتين ٢٠١٩-٢٠٢٠ و ٢٠٢١-٢٠٢٢.

٧٦ - ويتعين وفقا للأنظمة الألمانية بشأن المباني، تفتيش مرافق المحكمة ومبانيها، كالمعدات والتركيبات الكهربائية، والمصاعد، ومرشات إطفاء الحريق ونظم الإنذار. وعلى النحو المشار إليه في الفقرة ٢٩ (و)، وفي أعقاب التقييم الأخير الذي أجرته السلطات الاتحادية المعنية بالمباني، وإدارة الإطفاء، جرى توجيه انتباه إدارة المباني لدى المحكمة إلى ضرورة إجراء عمليات تفتيش إضافية، بما في ذلك في جملة أمور، للتركيبات والمعدات الكهربائية والمصاعد. ويوصى بأن تجرى عمليات التفتيش تلك من أجل الامتثال للمعايير والقواعد الألمانية للمباني. ويقترح بالتالي إدراج زيادة قدرها ٣٠ ٠٠٠ يورو سنويا مقارنة بالمبلغ المعتمد للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨.

٧٧ - وتم تعديل الاعتمادات المخصصة للكهرباء والمياه والغاز، ولوازم الصيانة، وعقود الصيانة وعقود التأمين بالاستناد إلى أرقام الأداء للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦. وبناء على ذلك، يقترح رصد مبلغ ٩٠٥ ٥٠٠ يورو للفترة المالية ٢٠١٩-٢٠٢٠، وهو ما يمثل انخفاضاً قدره ٨ ٣٠٠ يورو بالمقارنة مع المبلغ المعتمد للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨.

٧٨ - وفي ضوء ما سبق ذكره، يُقترح رصد مبلغ قدره ٢ ٤٥٤ ١٠٠ يورو للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠، وهو ما يمثل زيادة قدرها ١٦٤ ٢٠٠ يورو بالمقارنة مع الاعتماد الذي أُقِرَّ للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨. وترد تفاصيل النفقات المتعلقة بصيانة أماكن العمل في المرفق الحادي عشر.

٢-٧ استئجار المعدات وصيانتها

٧٩ - ثبت أن استئجار المعدات، بما في ذلك آلات النسخ والسيارات الرسمية، لفترات قصيرة أو طويلة أقل كلفة من شرائها. ويمكن بذلك تفادي تكاليف الصيانة الناشئة عن شراء هذه المعدات. وبالإضافة إلى ذلك، ونظرا للتطورات التكنولوجية، تعين على إدارة المحكمة الحصول على عدد من أصناف المعدات الرقمية ومعدات تكنولوجيا المعلومات، كنظام المحاسبة، والبرامج الحاسوبية للمكتبة، وبرمجيات المحفوظات، ونظام التجهيز الإلكتروني للبيانات، ونظام الهاتف، ونظام البريد الإلكتروني. وبالنسبة لهذه الأصناف، كان يتعين على المحكمة أن تبرم عقود صيانة من أجل الحصول على الدعم التقني العاجل ومن أجل الحصول على تحديثات البرمجيات. وتُبين بعض عقود الصيانة هذه، كالعقود المتعلقة ببرمجيات المحاسبة وبرمجيات المحفوظات، أن المتوسط السنوي للزيادات في الأسعار قد يصل إلى ٦ في المائة. وعلى هذا الأساس، وكذلك من أجل تغطية التكاليف المتزايدة لهذه الاحتياجات، يُقترح رصد اعتماد قدره ٣٧٤ ٥٠٠ يورو للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠، يمثل زيادة بنسبة ٣ في المائة أو بمبلغ ١٦ ٣٠٠ يورو مقارنة بالمبلغ المعتمد للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨.

٣-٧ الاتصالات

٨٠ - تشمل نفقات المحكمة فيما يتعلق بالاتصالات: رسوم البريد وخدمات السُّعاة؛ والمكالمات الهاتفية؛ وخدمات الفاكس والبريد الإلكتروني؛ والتداول عن بعد/التداول بالفيديو؛ ووصلات الإنترنت؛ ودخول قواعد البيانات.

٨١ - ويتضمن الاعتماد المخصص للاتصالات عن طريق الهاتف والفاكس والإنترنت وخدمات السُّعاة تكلفة الاتصال بين قلم المحكمة والقضاة الذين يعملون من أماكن خارج مقر المحكمة. ويشمل أيضاً تكاليف استئجار الخطوط الهاتفية اللازمة لتحقيق الكفاءة المثلى في تشغيل موقع على شبكة الإنترنت وتأمين الاتصالات عبر البريد الإلكتروني ووصلات شبكة الإنترنت في أماكن العمل. وفي ضوء التجربة السابقة، يُقترح رصد مبلغ قدره ١٠٠ ١٩٤ يورو للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠. ويعادل هذا المبلغ الاعتماد الذي أُقِرَّ للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨، بعد تعديله بنسبة ١,٢٣ في المائة لاحتساب التضخم.

٤-٧ خدمات ورسوم متنوعة (بما في ذلك الرسوم المصرفية)

٨٢ - يغطي هذا الاعتماد تكاليف الخدمات المتنوعة اللازمة للمحكمة التي يتعذر قيدها تحت أيٍّ من البنود المدرجة في الميزانية. ويشمل هذا الاعتماد في المقام الأول الرسوم المصرفية. وفي ضوء التجربة السابقة، يُقترح رصد مبلغ قدره ١٠٠ ٤٢ يورو للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠، وهو مبلغ يعادل الاعتماد الذي أُقِرَّ للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨، بعد تعديله بنسبة ١,٢٣ في المائة لاحتساب التضخم.

٥-٧ اللوازم والمواد

٨٣ - يغطي هذا الاعتماد تكاليف اللوازم المكتبية وغيرها من اللوازم والمواد والخدمات في أماكن العمل. وفي ضوء الأداء السابق، يُقترح رصد مبلغ قدره ٦٠٠ ١٢٥ يورو للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠. ويعادل هذا المبلغ الاعتماد الذي أُقِرَّ للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨، بعد تعديله بنسبة ١,٢٣ في المائة لاحتساب التضخم.

٦-٧ الخدمات الخاصة (المراجعة الخارجية للحسابات)

٨٤ - عملاً بالنظام المالي للمحكمة، تم في اجتماع الدول الأطراف المنعقد في حزيران/يونيه ٢٠١٥، تعيين شركة BDO AG Wirtschaftsprüfungsgesellschaft بوصفها المراجع المالي لحسابات المحكمة للفترتين الماليتين ٢٠١٧-٢٠١٨ و ٢٠١٩-٢٠٢٠ (انظر SPLOS/303، الفقرة ٣٧). ويقترح رصد مبلغ قدره ٦٠٠ ١١ يورو لتغطية النفقات المقترحة في هذا الصدد للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠ بناءً على العرض المقدم من شركة BDO (انظر SPLOS/296). ويمثل هذا المبلغ نقصاناً قدره ٥٠٠ ٧ يورو مقارنة بمستوى الاعتماد المقرر للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨.

الباب ٨

تكاليف المكتبة وما يتصل بها

١-٨ شراء الكتب والمنشورات

٨٥ - من الضروري تزويد المحكمة بمرافق مكتبة جيدة حتى تقوم بعملها بفعالية. وينبغي أن تقوم المكتبة باقتناء منشورات تشكل نواة لمجموعة أساسية من المؤلفات في القانون الدولي. وبالنظر إلى نطاق ولاية المحكمة، يتعين أيضاً أن تتوفر لدى المكتبة مواد بشأن مواضيع علمية شتى تتصل اتصالاً وثيقاً بأعمال المحكمة. وتشترك المكتبة في قواعد بيانات شتى توفر وسيلة هامة وسريعة للاطلاع على أنواع معينة من المعلومات العلمية والقانونية. وتتألف مجموعات المكتبة في الوقت الحالي من ١٠ ٠٨٨ مجلداً و ١٤ ٠٩٨ مجلداً متسلسلاً، علاوة على ٨٨٣ مجلداً من مجلدات مجموعة المعاهدات.

٨٦ - وتجدر الإشارة إلى أن أسعار الكتب والمنشورات والاشتراكات في الدوريات قد ارتفعت ارتفاعاً كبيراً مع مرور السنوات. ويقدر أن اشتراكات المكتبة في الدوريات الرئيسية ستزيد بنسبة ٥٥،٥ في المائة تقريباً. وبغية استيعاب هذه التكاليف جزئياً، يقترح زيادة إجمالي بند الميزانية للمكتبة بنسبة ٢٥،٥ في المائة، وهو ما يعادل مبلغ ٩ ٣٠٠ يورو. وعلى هذا الأساس، يقترح رصد مبلغ قدره ٢٥٦ ٣٠٠ يورو لميزانية الفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠.

٣-٨ الطباعة والتجليد الخارجيان

٨٧ - يغطي هذا الاعتماد تكاليف إصدار ونشر الوثائق وغيرها من المواد، كالأحكام والمرافعات في القضايا، وتوزيع الوثائق الأخرى مثل الحولية والنصوص الأساسية ودليل إجراءات القضايا المعروضة على المحكمة والنشرات الإعلامية عن المحكمة، بالإضافة إلى الأقراص المدمجة. وبالإضافة إلى ذلك، يلزم أن تقوم المكتبة بتجليد الدراسات المتخصصة والمجلات. واستناداً إلى الأداء في السنوات السابقة، يُقترح رصد مبلغ قدره ٨٠ ١٠٠ يورو للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠. ويعادل هذا المبلغ الاعتماد الذي أُقِرَّ للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨، بعد تعديله بنسبة ١٤،٢٣ في المائة لاحتساب التضخم.

الجزء باء (الأبواب من ٩ إلى ١١) النفقات غير المتكررة

الباب ٩

الأثاث والمعدات

٨٨ - يغطي هذا الاعتماد تكلفة شراء معدات وأثاث المكاتب. وتستند تقديرات النفقات غير المتكررة للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠ إلى احتياجات المحكمة من معدات المكاتب، ومعدات المحفوظات (تشمل نظم تجهيز البيانات وتخزين واسترجاع المحفوظات والمسائل القانونية)، والبرامجيات والمعدات الحاسوبية وتعهّد الموقع على شبكة الإنترنت وتطويره. كما تراعى ضرورة استبدال المعدات القديمة، ولا سيما المعدات الإلكترونية.

١-٩ شراء المعدات

٨٩ - تمت الموافقة في الاجتماع السادس والعشرين للدول الأطراف على رصد مبلغ ١٥٥ ٦٠٠ يورو لشراء المعدات للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨. وفي ضوء الأداء في عام ٢٠١٧، يُقترح رصد مبلغ ١٥٧ ٥٠٠ يورو للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠، الذي يعادل الاعتماد الذي أُقِرَّ للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨، بعد تعديله بنسبة ١٤،٢٣ في المائة لاحتساب التضخم.

الباب ١٠

التغييرات في المباني

٩٠ - لا تُطلب أيّ اعتمادات في إطار هذا البند من الميزانية.

الباب ١١

تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

٩١ - في تموز/يوليه ٢٠٠٦، وافقت الجمعية العامة بموجب قرارها ٢٨٣/٦٠ على اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ويقوم مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وهو هيئة معنية بوضع المعايير، بإصدار هذه المعايير، لكي تستخدمها كيانات القطاع العام في جميع أنحاء العالم في إعداد البيانات المالية. وخلال الفترة ما بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٤، قامت ٢٤ منظمة في منظومة الأمم المتحدة بتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. فعلى سبيل المثال، نفذ برنامج الأغذية العالمي المعايير المحاسبية الدولية في عام ٢٠٠٨، ونفذتها المنظمة البحرية الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في عام ٢٠١٠، ونفذتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية في عام ٢٠١١، ونفذها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الصحة العالمية في عام ٢٠١٢، ونفذتها الأمانة العامة للأمم المتحدة في عام ٢٠١٤، ونفذتها السلطة الدولية لقاع البحار في عام ٢٠١٦. وتعتمد المحكمة التكيف مع هذه المعايير الجديدة، وستبدأ تنفيذ تلك المعايير في الفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠، بهدف إعداد أول بيانات مالية ممثلة لهذه المعايير بحلول نهاية الفترة المالية ٢٠٢١-٢٠٢٢.

٩٢ - ويتطلب تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام استعدادا تفصيليا لأنه سيؤدي إلى الكثير من التغييرات على السياسات والإجراءات. وسيتعين النظر في البنود التالية، في جملة عدة بنود:

- (أ) وضع سياسات محاسبية تتعلق بمعاملة الأصول والخصوم؛
- (ب) تقييم الأصول والخصوم والكشف عنها في البيانات المالية؛
- (ج) استبدال أو تحديث البرامجيات المحاسبية من أجل تلبية الاحتياجات الجديدة؛
- (د) تدريب موظفي قلم المحكمة.

٩٣ - وسيطلب الاستعداد لتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام خلال الفترة المالية ٢٠١٩-٢٠٢٠، على النحو المشار إليه في الفقرة ٢٩ (ط)، تعيين خبراء استشاريين خارجيين لتقديم التوجيه اللازم. وسيتعين إعادة تصميم البرامجيات المحاسبية التي تستخدمها المحكمة من أجل الوفاء بالمعايير الجديدة. وسيتعين تدريب الموظفين العاملين في مجال الشؤون المالية بالإضافة إلى العاملين في شؤون الموظفين والمشتريات. وتقدر تكاليف تعديل البرامجيات المحاسبية للمحكمة وشراء وحدات جديدة بمبلغ ٦٧ ٠٠٠ يورو، وتقدر تكلفة التعاقد مع خبراء استشاريين خارجيين لفترة مجموعها ١٦ أسبوعا بمبلغ ٥٩ ٠٠٠ يورو، وتقدر التكاليف المتصلة بتدريب الموظفين بمبلغ ١٤ ٠٠٠ يورو. وعلى هذا الأساس، يقترح رصد اعتماد قدره ١٤٠ ٠٠٠ يورو في ميزانية الفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠ من أجل الاستعداد لتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بما في ذلك في إعداد الميزانية.

الجزء جيم (البابان ١٢ و ١٣) التكاليف المتصلة بالقضايا

القضية رقم ٢٥ (قضية السفينة "نورستار" (بنما ضد إيطاليا))

٩٤ - ستُعقد في عام ٢٠١٨ جلسة للاستماع وجزء من المداوالات وبعض جلسات لجنة الصياغة في القضية رقم ٢٥، وستمول التكاليف المتصلة بذلك من ميزانية الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨.

٩٥ - أما الجزء الثاني من المداوالات والاجتماعات الأخرى للجنة الصياغة، حتى صدور الحكم في القضية رقم ٢٥، فستعقد في عام ٢٠١٩. وسيتم تغطية التكاليف المتصلة بذلك في ميزانية الفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠، على النحو التالي:

(أ) المداوالات المتعلقة بمسودة الحكم بموجب المادة ٨ من القرار المتعلق بالممارسات القضائية الداخلية للمحكمة، وتلاوة الحكم: ٢٨ يوما؛

(ب) اجتماع لجنة الصياغة بموجب المادة ٧ من القرار: ١٤ يوما (مسودات الأحكام).

٩٦ - وستعقد الجلسات، قدر الإمكان، بالاقتران مع الدورات الإدارية للمحكمة للحد من تكاليف السفر. وتُقدَّر التكاليف بمبلغ ١٠٠ ٢٣١ يورو وترد تفاصيلها في المرفق الثامن.

الدعاوى القضائية العاجلة

٩٧ - وفقا للاحتياجات القضائية للمحكمة، تتوخى مقترحات الميزانية عقد ستة أسابيع من الاجتماعات في الفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠ لتناول قضيتين عاجلتين. وتشمل الميزانية المقترحة أيضا التكاليف المرتبطة بجلسات الاستماع والمداوالات وتلاوة الأوامر والأحكام. كما تشمل التكاليف المرتبطة بذلك تكاليف سفر القضاة إلى هامبورغ، وتكاليف الموظفين المؤقتين للاجتماعات، وتكاليف العمل الإضافي. وترد في المرفق السابع تفاصيل هذا الاعتماد البالغ ١٠٠ ٤٥٩ يورو. ويمثل ذلك انخفاضا بمقدار ١٩ ٩٠٠ يورو بالنسبة إلى الاعتماد المقرر للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨ بسبب الانخفاض في معدل بدل الإقامة اليومي بالنسبة لهامبورغ من ٢٧٧ يورو إلى ٢٦٦ يورو (انظر الفقرة ٣٠ (ز)). ولن يُستخدم هذا الاعتماد إلا إذا اجتمعت المحكمة للنظر في القضايا.

مجموع التقديرات

٩٨ - تبلغ التكاليف التقديرية للقضية رقم ٢٥ ودعويين قضائيتين عاجلتين ما مجموعه ١٠٠ ٦٩٠ يورو، أي بانخفاض قدره ٧٠٠ ٧١٦ يورو بالمقارنة مع الاعتمادات التي أُقرت في إطار بند "التكاليف المتصلة بالقضايا" من ميزانية الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨.

الباب ١٢ القضاة

١-١٢ البدلات الخاصة

٩٩ - بالنسبة للقضية رقم ٢٥، يُتوخى رصد مبلغ ٦٩٣ ٢٠٠ يورو لتغطية البدلات الخاصة وبدلات الإقامة للقضاة. ويشمل ذلك بدلا خاصا للأعمال التحضيرية يستند حسابه إلى ثلثي عدد الأيام المقررة للجلسات القضائية. وبالإضافة إلى ذلك، يُقترح رصد اعتماد قدره ٨١٦ ٤٠٠ يورو للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠ لتغطية البدلات الخاصة وبدلات الإقامة المقررة للقضاة فيما يتصل بقضيتين عاجلتين. ويشمل ذلك الاعتماد بدلا خاصا للأعمال التحضيرية يستند حسابه إلى ستة أسابيع عدد الأيام المقررة للجلسات القضائية. وعلى هذا الأساس، يبلغ مجموع الاعتماد المتعلق بالبدلات الخاصة بالنسبة للقضية رقم ٢٥ ودعويين قضائيتين عاجلتين ما قدره ١ ٥٠٩ ٦٠٠ يورو.

٢-١٢ أتعاب القضاة المخصصين

١٠٠ - بالنسبة للقضية رقم ٢٥، يقترح تخصيص مبلغ ٧٠ ٥٠٠ يورو لتغطية أتعاب قاضيين مخصصين. وتتألف أتعاب القاضيين المخصصين من بدل سنوي وبدل خاص (بما في ذلك البديل الخاص لقاء الأعمال التحضيرية) وبدل إقامة يومي. وبالإضافة إلى ذلك، أُدرج اعتماد قدره ١٠٧ ٢٠٠ يورو لتغطية الأتعاب المدفوعة إلى قاضيين مخصصين عن جلسات لمدة ستة أسابيع و ٣٦ يوما من الأعمال التحضيرية المتعلقة بدعويين قضائيتين عاجلتين. ويبلغ الاعتماد الإجمالي لهذا البند في الميزانية المخصصة لتغطية القضية رقم ٢٥ ودعويين قضائيتين عاجلتين ما قدره ١٧٧ ٧٠٠ يورو.

٣-١٢ السفر لحضور الجلسات، بما في ذلك القضاة المخصصون

١٠١ - يُقترح رصد مبلغ ٣١٧ ٦٠٠ يورو لتغطية تكاليف سفر القضاة فيما يتعلق بالقضية رقم ٢٥ ودعويين قضائيتين عاجلتين في الفترة المالية ٢٠١٩-٢٠٢٠.

١٠٢ - ويتضمن هذا المبلغ وقدره ٣١٧ ٦٠٠ يورو، اعتمادا يبلغ ١٦٤ ٤٠٠ يورو لتغطية تكاليف سفر القضاة، بمن فيهم القاضيان المخصصان، فيما يتعلق بدعويين قضائيتين عاجلتين في الفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠.

١٠٣ - كما يتضمن مبلغا قدره ١٥٣ ٢٠٠ يورو لتمويل تكاليف سفر القضاة في القضية رقم ٢٥. وفيما يلي الرحلات المتوخاة في الفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠ فيما يتعلق بالقضية رقم ٢٥:

(أ) رحلة واحدة ذهابا وإيابا لأعضاء المحكمة؛

(ب) رحلة واحدة ذهابا وإيابا لأعضاء المحكمة (باستثناء أعضاء لجنة الصياغة)؛

(ج) ثلاث رحلات ذهابا وإيابا للقاضيين المخصصين.

١٠٤ - وتعتزم المحكمة تنظيم دورتها السابعة والأربعين في آذار/مارس ٢٠١٩، قدر الإمكان، بالاقتران مع المداولات القضائية في القضية رقم ٢٥. وبالتالي، سوف تُحسب تكاليف السفر المتعلقة بالقضية رقم ٢٥ على أساس رحلتين ذهابا وإيابا (بدلا من ثلاث رحلات) لأعضاء المحكمة. ولا تشمل إحدى

هاتين الرحلتين أعضاء لجنة الصياغة لأنهم سيقون في هامبورغ. ولا ينطبق ذلك على القاضيين المخصصين، اللذين يُتوخى تنظيم ثلاث رحلات ذهابا وإيابا لهما.

الباب ١٣ تكاليف الموظفين

١-١٣ الموظفون المؤقتون للاجتماعات

١٠٥ - رُصد اعتماد منفصل لأغراض الموظفين المؤقتين للاجتماعات من أجل تغطية التكاليف المتصلة بالقضايا. ويغطي هذا الاعتماد المرتبات والتكاليف المتعلقة بسفر المترجمين الشفويين، ومدوّني المحاضر الحرفية، والمراجعين، والمترجمين التحريريين، ومشغلي الأجهزة السمعية، والطابعين اللغويين الإضافيين الذين يُوظّفون خصيصا لخدمة الاجتماعات، بما في ذلك جلسات الاستماع والمداولات القضائية. ويغطي هذا الاعتماد أيضا تكاليف الموظفين والأفراد الآخرين المتصلين بخدمات المؤتمرات اللازمين لخدمة الاجتماعات. ويراعي المبلغ المقترح أن الموظفين، ولا سيما المترجمون التحريريون والمترجمون الشفويون ومدوّنو المحاضر الحرفية، ليسوا جميعهم متوافرين بسهولة في مقر المحكمة.

١٠٦ - وتستند تقديرات تكاليف الترجمة الشفوية إلى الأحكام والشروط المطبّقة في منظومة الأمم المتحدة، مع مراعاة الحاجة إلى توفير خدمات الترجمة الشفوية خلال مهلة قصيرة، ولا سيما أثناء النظر في الدعاوى القضائية العاجلة. ويتطلب هذا الأمر العمل خلال عطلات نهاية الأسبوع وأيام العطل الرسمية والاجتماعات الليلية. وتراعي التقديرات المتعلقة بنفقات الترجمة التحريرية حجم العمل المتصل بالدعاوى القضائية العاجلة وبالقضية رقم ٢٥ الذي يمكن استيعابه داخليا، ومتوسط عدد الصفحات التي يتعين الاستعانة بمصادر خارجية لترجمتها تحريرا، والتي تطبق عليها المحكمة أسعار الترجمة التحريرية التعاقدية التي يحددها مكتب الأمم المتحدة في جنيف.

١٠٧ - ومع مراعاة معدلات المرتبات الحالية المطبّقة على خدمات المترجمين التحريريين والشفويين ومدوّني المحاضر الحرفية، يُقترح مبلغ إجمالي قدره ٣٠٠ ٦٥١ يورو للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠. وفي ضوء عدد الجلسات القضائية التي ستعقد في الفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠ مقارنة بالفترة ٢٠١٧-٢٠١٨، فإن ذلك يمثل نقصانا قدره ٤٨٩ ٥٠٠ يورو عن الاعتماد المقرر للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨.

٢-١٣ العمل الإضافي

١٠٨ - بما أنه يتعين على المحكمة أن تصدر أحكامها في غضون فترات زمنية قصيرة، فلا مفر من أن يُطلب إلى الكثير من الموظفين العمل بعد ساعات العمل العادية، ولا سيما أثناء النظر في الدعاوى القضائية العاجلة. ولا يمكن دائما الاستعاضة عن المدفوعات المستحقة لقاء العمل الإضافي بإجازات تعويضية، ولا سيما بالنظر إلى العدد القليل من الموظفين في قلم المحكمة. ويُقترح تخصيص مبلغ ٦٠٠ ٢٢ يورو لتغطية تكاليف العمل الإضافي أثناء النظر في الدعاوى القضائية العاجلة في فترة السنتين ٢٠١٩-٢٠٢٠. واستنادا إلى الممارسات السابقة، يُقدّر أنه سيلزم تخصيص تسعة أسابيع للنظر في القضية رقم ٢٥، ولن يكون هناك مفر من العمل الإضافي أثناء المداولات. ويُتوخى رصد مبلغ ٣٠٠ ١١ يورو لتغطية تكاليف العمل الإضافي المتعلق بالقضية رقم ٢٥. ويُقترح اعتماد إجمالي قدره ٩٠٠ ٣٣ يورو لهذا البند من الميزانية، يمثل نقصانا قدره ١١ ١٠٠ يورو مقارنة بالاعتماد المقرر للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨.

الجزء دال

صندوق رأس المال المتداول

١٠٩ - وفقا للمادة ٦-٢ من النظام المالي والقواعد المالية للمحكمة، أنشئ صندوق رأس المال المتداول "لتأمين الموارد المالية اللازمة للمحكمة لكي تواجه مشاكل السيولة المالية القصيرة الأجل في انتظار استلام الاشتراكات ... ولتوفير الأموال اللازمة للمحكمة للنظر في القضايا". وحتى عام ٢٠٠١، بلغت قيمة الاشتراكات في صندوق رأس المال المتداول ما مجموعه ١١٨ ٥٤٢ يورو. ويُشغّل صندوق رأس المال المتداول في المقام الأول لمواجهة مشاكل السيولة القصيرة الأجل والنفقات الاستثنائية. وفي إطار الأمم المتحدة التي تشغّل صندوقاً لرأس المال المتداول لمواجهة النفقات الطارئة والاستثنائية، يُعتبر أن من المناسب تسجيل مبلغ كحساب دائن في الصندوق يعادل ٨ في المائة من الميزانية السنوية. وعلى هذا الأساس، سيلزم رصد مبلغ قدره ٣٤٠ ٨٢٠ يورو من أجل المحكمة. لكن المحكمة لا تطلب تمويلاً إضافياً فيما يتعلق بصندوق رأس المال المتداول للفترة المالية ٢٠١٩-٢٠٢٠.

١١٠ - وعلاوة على المبلغ المذكور أعلاه، تمت الموافقة في اجتماع الدول الأطراف الثاني عشر الذي عقد في عام ٢٠٠٢ على المساهمة في صندوق رأس المال المتداول (فيما يتعلق بالقضايا) للمحكمة، بمبلغ يُستخدم خصيصاً لتغطية النفقات المتعلقة بالقضايا. ووفقاً للقرار الصادر في اجتماع الدول الأطراف، يجوز استخدام هذا المبلغ لتوفير الإمكانيات المالية اللازمة للمحكمة لكي تنظر في القضايا شريطة أن يتعذر تغطية النفقات بالأموال المخصصة لتغطية التكاليف المتصلة بالقضايا، أو من مناقلة الأموال بين أبواب الاعتمادات (انظر SPLOS/89). وبلغ هذا الجزء من صندوق رأس المال المتداول (فيما يتعلق بالقضايا) ما قدره ٤١٧ ٠١٤ يورو حتى حزيران/يونيه ٢٠١٤.

١١١ - وفي حزيران/يونيه ٢٠١٤، تقرر في اجتماع الدول الأطراف الرابع والعشرين أن يتم، بشكل استثنائي، تحويل مبلغ قدره ٣٥٠ ٠٠٠ يورو - وهو جزء من الفائض النقدي للفترة المالية ٢٠١٢-٢٠١١ - إلى صندوق رأس المال المتداول، لتغطية ما يترتب على النظر في القضايا من تكاليف لا يمكن تغطيتها بالأموال المخصصة للتكاليف المتصلة بالقضايا (انظر SPLOS/275، الفقرة ٣). ونتيجة لذلك، فإن صندوق رأس المال المتداول (فيما يتعلق بالقضايا) يبلغ حالياً ٧٦٧ ٠١٤ يورو.

المرفق الأول

ميزانيات المحكمة للفترات من ٢٠١٣-٢٠١٤ إلى ٢٠١٩-٢٠٢٠ (باليورو)

الجزء/ الباب	أوجه الإنفاق	الميزانية المعتمدة للفترة ٢٠١٣-٢٠١٤	الأداء خلال الفترة ٢٠١٣-٢٠١٤	الميزانية المعتمدة للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦	الأداء خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦	الميزانية المعتمدة للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨	الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠	النقصان/الزيادة في فترة السنتين	الجزء/ الباب
ألف	النفقات المتكررة								ألف
١	القضاة	٤ ٣٤٧ ٣٠٠	٤ ١٨٢ ١٣٣	٤ ٢٤٦ ١٠٠	٤ ١٦١ ٥٥٣	٤ ٣٩٣ ٠٠٠	٤ ٤٤٩ ٩٠٠	٥٦ ٩٠٠	١
١-١	البدلات السنوية	٣ ٠١٣ ٤٠٠	٣ ٠٣٢ ٧٥٤	٣ ٠٠٨ ٣٠٠	٣ ٠٧٦ ٤٧٢	٣ ١٢٤ ٤٠٠	٣ ١٣٣ ٤٠٠	٩ ٠٠٠	١-١
٢-١	البدلات الخاصة	٩٠٩ ٦٠٠	٨٢٣ ١٣٩	٩١٧ ٩٠٠	٨٠١ ٥٦٧	٨٥١ ٤٠٠	٨٣٣ ٦٠٠	١٧ ٨٠٠-	٢-١
٣-١	السفر لحضور الدورات	٢٨٢ ٥٠٠	٢٠٦ ٦٠٥	٢٧٤ ٦٠٠	٢٦٧ ٢٧٤	٢٧٦ ٧٠٠	٢٩٨ ٨٠٠	٢٢ ١٠٠	٣-١
٤-١	التكاليف العامة	١٤١ ٨٠٠	١١٩ ٦٣٥	٤٥ ٣٠٠	١٦ ٢٤٠	١٤٠ ٥٠٠	١٨٤ ١٠٠	٤٣ ٦٠٠	٤-١
٢	خطة المعاشات التقاعدية للقضاة	٨٨٠ ٧٠٠	٨١٩ ١٩٧	٩٦٧ ٨٠٠	١ ٢٦٣ ٠٦٥	١ ٨٥٧ ٣٠٠	١ ٦٥٤ ٤٠٠	٢٠٢ ٩٠٠-	٢
١-٢	المعاشات التقاعدية قيد الدفع	٨٢٥ ٩٠٠	٨١٩ ١٩٧	٧٨٢ ٨٠٠	١ ٢٦٣ ٠٦٥	١ ٣٣٧ ٨٠٠	١ ٥٦٨ ٨٠٠ ^(١)	٢٣١ ٠٠٠	١-٢
٢-٢	معاشات القضاة المقبلين على التقاعد	٥٤ ٨٠٠		١٨٥ ٠٠٠		٥١٩ ٥٠٠	٨٥ ٦٠٠ ^(٢)	٤٣٣ ٩٠٠-	٢-٢
٣	تكاليف الموظفين	٧ ١٣٠ ٠٠٠	٦ ٨١٤ ٨٥٦	٧ ٥٣٣ ٩٠٠	٧ ٣٣٦ ٨٢٢	٧ ٧٤٩ ٦٠٠	٧ ٧٠٧ ٣٠٠	٤٢ ٣٠٠-	٣
١-٣	الوظائف الثابتة	٥ ٧١٨ ٠٠٠	٤ ٦٤٠ ١٣٨	٦ ٢٥٧ ٠٠٠	٤ ٨٩٨ ٨٦٦	٦ ٣٠٢ ٤٠٠	٦ ٢٩٠ ٢٠٠ ^(٣)	١٢ ٢٠٠-	١-٣
٢-٣	الاقطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين/المبالغ الدائنة	١ ٠٥٣ ٨٠٠-		١ ١٧١ ٨٠٠-		١ ٢١٤ ٤٠٠-	١ ٢٥٣ ٤٠٠-	٣٩ ٠٠٠-	٢-٣
٣-٣	رد الضرائب الوطنية	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	٣-٣
٤-٣	التكاليف العامة للموظفين	٢ ٠٤٥ ٠٠٠	١ ٧٨٧ ٩٦٥	٢ ٠٤٥ ٠٠٠	٢ ٠٤٣ ٤٢٧	٢ ٢٤٩ ٨٠٠	٢ ٢٧٠ ٢٠٠	٢٠ ٤٠٠	٤-٣
٥-٣	العمل الإضافي	٢٩ ٤٠٠	٢٥ ١٥٤	٢٥ ٠٠٠	٢٤ ٧٥٠	٢٥ ٠٠٠	٢٥ ٠٠٠	صفر	٥-٣
٦-٣	الموظفون المؤقتون للاجتماعات	٢٠٧ ٢٠٠	١٨٩ ٣٨٦	١٩٧ ٩٠٠	١٩٦ ٤٧٠	٢٠٥ ٥٠٠	١٩٢ ٦٠٠	١٢ ٩٠٠-	٦-٣
٧-٣	المساعدة المؤقتة العامة	١١٣ ١٠٠	١٠١ ٣٥٧	١٠٧ ٩٠٠	١٠٤ ٧٨٥	١٠٧ ٩٠٠	١٠٧ ٩٠٠	صفر	٧-٣
٨-٣	التدريب	٧١ ١٠٠	٧٠ ٨٥٦	٧٢ ٩٠٠	٦٨ ٥٢٤	٧٣ ٤٠٠	٧٤ ٨٠٠	١ ٤٠٠	٨-٣
٤	بدل التمثيل	١١ ٣٠٠	١١ ٤٥٨	١١ ١٠٠	١٣ ٧١٧	١٣ ٦٠٠	١٢ ٤٠٠	١ ٢٠٠-	٤
٥	السفر في مهام رسمية	١٨٠ ٣٠٠	١٧٨ ٢٤٨	١٨٠ ٣٠٠	١٦٧ ٩٨٢	١٨١ ٦٠٠	١٨٥ ٠٠٠ ^(٢)	٣ ٤٠٠	٥

الجزء/ الباب	أوجه الإنفاق	الميزانية المعتمدة للفترة ٢٠١٣-٢٠١٤	الأداء خلال الفترة ٢٠١٣-٢٠١٤	الميزانية المعتمدة للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦	الأداء خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦	الميزانية المعتمدة للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨	الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠	التقصان/الزيادة في فترة السنتين	الجزء/ الباب
٦	الضيافة	١٣ ٩٠٠	١٣ ٥٨٦	١٤ ٣٠٠	١٤ ٠٣٤	١٤ ٤٠٠	١٤ ٧٠٠ ^(٢)	٣٠٠	٦
٧	نفقات التشغيل	٢ ٨٩٨ ٥٠٠	٢ ٧٩٨ ٢٤٨	٢ ٨٨٨ ٠٠٠	٢ ٧٩٩ ٧٠١	٣ ٠٢٢ ٤٠٠	٣ ٢٠٢ ٠٠٠	١٧٩ ٦٠٠	٧
١-٧	صيانة الأماكن، بما في ذلك الأمن	٢ ١٦٥ ٦٠٠	٢ ١٥٦ ٣٢٠	٢ ١٥٩ ٠٠٠	٢ ١٥٦ ٥٨٢	٢ ٢٨٩ ٩٠٠	٢ ٤٥٤ ١٠٠	١٦٤ ٢٠٠	١-٧
٢-٧	استئجار المعدات وصيانتها	٣٦١ ٤٠٠	٣٥٠ ٠٦٩	٣٥٥ ٦٠٠	٣٢٦ ٥٢٠	٣٥٨ ٢٠٠	٣٧٤ ٥٠٠	١٦ ٣٠٠	٢-٧
٣-٧	الاتصالات	١٩٧ ٢٠٠	١٦١ ٥٥٠	١٨٩ ٢٠٠	١٤٢ ١١٢	١٩٠ ٦٠٠	١٩٤ ١٠٠ ^(٢)	٣ ٥٠٠	٣-٧
٤-٧	خدمات ورسوم متنوعة (بما في ذلك الرسوم المصرفية)	٤٠ ٠٠٠	٣٣ ٣١٣	٤١ ٠٠٠	٣١ ٣٣٩	٤١ ٣٠٠	٤٢ ١٠٠ ^(٢)	٨٠٠	٤-٧
٥-٧	اللوازم والمواد	١٢٣ ٩٠٠	١٢١ ٩٩٦	١٢٢ ٤٠٠	١٢٢ ٣٤٨	١٢٣ ٣٠٠	١٢٥ ٦٠٠	٢ ٣٠٠	٥-٧
٦-٧	الخدمات الخاصة (المراجعة الخارجية للحسابات)	١٠ ٤٠٠	٢٠ ٠٠٠	٢٠ ٨٠٠	٢٠ ٨٠٠	١٩ ١٠٠	١١ ٦٠٠ ^(٢)	٧ ٥٠٠-	٦-٧
٨	المكتبة والتكاليف ذات الصلة	٣١٦ ٠٠٠	٣١٥ ٧٠٦	٣٢٠ ٠٠٠	٣١٨ ٩١٨	٣٢٥ ٦٠٠	٣٣٦ ٤٠٠	١٠ ٨٠٠	٨
١-٨	المكتبة - شراء الكتب والمنشورات	٢٣٦ ٠٠٠	٢٣٥ ٩٤٩	٢٤٢ ٠٠٠	٢٤١ ٦٠٧	٢٤٧ ٠٠٠	٢٥٦ ٣٠٠	٩ ٣٠٠	١-٨
٢-٨	تكاليف بدء تشغيل المكتبة								٢-٨
٣-٨	الطباعة والتجليد الخارجيان	٨٠ ٠٠٠	٧٩ ٧٥٧	٧٨ ٠٠٠	٧٧ ٣١١	٧٨ ٦٠٠	٨٠ ١٠٠ ^(٢)	١ ٥٠٠	٣-٨
باء	النفقات غير المتكررة								باء
٩	الأثاث والمعدات	١٥٤ ٨٠٠	١٥١ ٤٧٣	١٥٤ ٨٠٠	١٥١ ١٣٥	١٥٥ ٦٠٠	١٥٧ ٥٠٠	١ ٩٠٠	٩
١-٩	شراء المعدات	١٥٤ ٨٠٠	١٥١ ٤٧٣	١٥٤ ٨٠٠	١٥١ ١٣٥	١٥٥ ٦٠٠	١٥٧ ٥٠٠ ^(٢)	١ ٩٠٠	١-٩
٢-٩	شراء المعدات الخاصة								٢-٩
١٠	التغييرات في المباني	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	١٠
١١	تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام								١١
جيم	التكاليف المتصلة بالقضايا								جيم
١٢	القضاة	٣ ٩٨٢ ١٣٠	٢ ٩٦٦ ٠٣٦	١ ٨٨٩ ٧٠٠	١ ٦١١ ٥٤٤	٢ ٢٢١ ٠٠٠	٢ ٠٠٤ ٩٠٠	٢١٦ ١٠٠-	١٢
١-١٢	البدلات الخاصة	٣ ١٨٠ ٩٩٠	٢ ٦٢٩ ١٥٨	١ ٤٦٨ ٥٠٠	١ ٢٧٦ ٥٠٣	١ ٦٦٦ ٢٠٠	١ ٥٠٩ ٦٠٠	١٥٦ ٦٠٠-	١-١٢
٢-١٢	أتعاب القضاة المخصصين	٢٩٤ ٢١٠	١٤٠ ١١٢	١١٠ ٨٠٠	١٢٣ ٧٧٢	٣٠٦ ١٠٠	١٧٧ ٧٠٠	١٢٨ ٤٠٠-	٢-١٢

الجزء/ الباب	أوجه الإنفاق	الميزانية المعتمدة للفترة ٢٠١٣-٢٠١٤	الأداء خلال الفترة ٢٠١٣-٢٠١٤	الميزانية المعتمدة للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦	الأداء خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦	الميزانية المعتمدة للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨	الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠	التقصان/الزيادة في فترة السنتين	الجزء/ الباب
٣-١٢	سفر القضاة لحضور الاجتماعات، بمن فيهم القضاة المخصصون	٥٠٦ ٩٣٠	١٩٦ ٧٦٦	٣١٠ ٤٠٠	٢١١ ٢٦٩	٢٤٨ ٧٠٠	٣١٧ ٦٠٠	٦٨ ٩٠٠	٣-١٢
١٣	تكاليف الموظفين	١ ٣٢٤ ١٩٠	٩٩٠ ٥٠٢	٦١١ ٦٠٠	٨٢٤ ٢٤٨	١ ١٨٥ ٨٠٠	٦٨٥ ٢٠٠	٥٠٠ ٦٠٠-	١٣
١-١٣	الموظفون المؤقتون للاجتماعات	١ ٢٦١ ٩٤٠	٩٦٤ ٠٣١	٥٧٧ ٨٠٠	٧٩١ ٥٢٦	١ ١٤٠ ٨٠٠	٦٥١ ٣٠٠	٤٨٩ ٥٠٠-	١-١٣
٢-١٣	العمل الإضافي	٦٢ ٢٥٠	٢٦ ٤٧١	٣٣ ٨٠٠	٣٢ ٧٢٢	٤٥ ٠٠٠	٣٣ ٩٠٠	١١ ١٠٠-	٢-١٣
دال	صندوق رأس المال المتداول	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	دال
	المجموع	٢١ ٢٣٩ ١٢٠	١٩ ٢٤١ ٤٤٣	١٨ ٨١٧ ٦٠٠	١٨ ٦٦٢ ٧١٩	٢١ ١١٩ ٩٠٠	٢٠ ٥٤٩ ٧٠٠	٥٧٠ ٢٠٠-	

ملاحظة: سعر الصرف المعتمد لدى الأمم المتحدة لشهر آذار/مارس ٢٠١٨: دولار واحد من دولارات الولايات المتحدة = ٠,٨١٥ يورو.

(أ) معاشات تقاعدية قيد الدفع حالياً.

(ب) معاشات تقاعدية لسبعة قضاة تنتهي فترة ولايتهم في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠. وسيتوقف مقدار المبلغ الفعلي الذي سيُدفع على نتائج الانتخاب عام ٢٠٢٠.

(ج) نظام معلومات الميزانية، التكاليف القياسية للمرتبات - الإصدار ٦، المنطبقة على لاهاي لسنة ٢٠١٩.

(د) عُدلت الأرقام بنسبة ١,٢٣ في المائة، لاحتساب معدل التضخم، وهو المعدل الوسطي الذي حدده المكتب الإحصائي الاتحادي الألماني للفترة من آذار/مارس ٢٠١٦ إلى شباط/فبراير ٢٠١٨.

المرفق الثاني

موظفو قلم المحكمة من الفئة الفنية والفئات العليا في الفترة ٢٠٢٠-٢٠١٩

الرتبة	الوظيفة	عدد الوظائف	التكاليف القياسية بدولارات الولايات المتحدة	صافي التكاليف القياسية بدولارات الولايات المتحدة	الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين بدولارات الولايات المتحدة
أ ع م	رئيس القلم	١	٢٠٦ ٠٢٨	١٥٨ ٧٦٩	٤٧ ٢٥٩
مد-٢	نائب رئيس القلم	١	١٧٨ ٠٦٢	١٥٠ ١٨٥	٢٧ ٨٧٧
ف-٥	رئيس الخدمات اللغوية	١	١٥٢ ٥٧٤	١٢٩ ٨٣٠	٢٢ ٧٤٤
ف-٥	موظف للشؤون القانونية/رئيس مكتب الشؤون القانونية	١	١٥٢ ٥٧٤	١٢٩ ٨٣٠	٢٢ ٧٤٤
ف-٤	رئيس شؤون الميزانية والمالية	١	١٢٩ ٥٦٤	١١٠ ٥٣٧	١٩ ٠٢٧
ف-٤	رئيس المكتبة والمحفوظات	١	١٢٩ ٥٦٤	١١٠ ٥٣٧	١٩ ٠٢٧
ف-٤	رئيس شؤون الموظفين والمباني والأمن	١	١٢٩ ٥٦٤	١١٠ ٥٣٧	١٩ ٠٢٧
ف-٤	موظف نظم المعلومات	١	١٢٩ ٥٦٤	١١٠ ٥٣٧	١٩ ٠٢٧
ف-٤	موظف للشؤون القانونية	٢	٢٥٩ ١٢٨	٢٢١ ٠٧٣	٣٨ ٠٥٥
ف-٤	مترجم تحريري/مراجع	١	١٢٩ ٥٦٤	١١٠ ٥٣٧	١٩ ٠٢٧
ف-٣	موظف للشؤون القانونية	١	١٠١ ٩٥٢	٨٦ ٨١٩	١٥ ١٣٣
ف-٣	مترجم تحريري (اللغة الفرنسية)	١	١٠١ ٩٥٢	٨٦ ٨١٩	١٥ ١٣٣
ف-٢	موظف إداري (شؤون الموظفين)	١	٧٨ ٥٨٨	٦٦ ٣٧٥	١٢ ٢١٣
ف-٢	موظف محفوظات	١	٧٨ ٥٨٨	٦٦ ٣٧٥	١٢ ٢١٣
ف-٢	موظف إداري معاون (الاشتراكات/الميزانية)	١	٧٨ ٥٨٨	٦٦ ٣٧٥	١٢ ٢١٣
ف-٢	موظف معاون للشؤون القانونية	١	٧٨ ٥٨٨	٦٦ ٣٧٥	١٢ ٢١٣
ف-٢	موظف صحفي	١	٧٨ ٥٨٨	٦٦ ٣٧٥	١٢ ٢١٣
المجموع		١٨	٢ ١٩٣ ٠٣٠	١ ٨٤٧ ٨٨٥	٣٤٥ ١٤٥
المجموع باليورو (مُقَرَّب)			١ ٨١٠ ٣٠٠	١ ٥٣٩ ٣٠٠	٢٥٤ ٥٠٠
مجموع فترة السنتين باليورو (مقرب)				٣ ٠٧٨ ٦٠٠	

ملاحظة: تستند الأرقام وسعر الصرف إلى التكاليف القياسية للمرتبات، الإصدار ٦، المنطبقة على لاهاي لعام ٢٠١٩. المختصرات: أ ع م = أمين عام مساعد.

المرفق الثالث

موظفو قلم المحكمة من فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها في الفترة

٢٠٢٠-٢٠١٩

الرتبة	الوظيفة	عدد الوظائف	بدولارات الولايات المتحدة	التكاليف القياسية	صافي التكاليف	الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين بدولارات الولايات المتحدة
الرتبة الرئيسية						
	مساعد إداري (المشتريات)	١	٩٨ ٢٣٩	٧٢ ١٢٧	٢٦ ١١٢	
	منسق شؤون المباني	١	٩٨ ٢٣٩	٧٢ ١٢٧	٢٦ ١١٢	
	مساعد لشؤون نظم المعلومات	١	٩٨ ٢٣٩	٧٢ ١٢٧	٢٦ ١١٢	
	مساعد لغوي/دعم قضائي	١	٩٨ ٢٣٩	٧٢ ١٢٧	٢٦ ١١٢	
	مساعد شخصي (الرئيس)	١	٩٨ ٢٣٩	٧٢ ١٢٧	٢٦ ١١٢	
	مساعد لشؤون المنشورات/مساعد شخصي (رئيس القلم)	١	٩٨ ٢٣٩	٧٢ ١٢٧	٢٦ ١١٢	
الرتب الأخرى						
	مساعد إداري	١	٧٠ ٩٤٠	٥٣ ٠٤٥	١٧ ٨٩٥	
	مساعد إداري	١	٧٠ ٩٤٠	٥٣ ٠٤٥	١٧ ٨٩٥	
	مساعد إداري (الاشتراكات)	١	٧٠ ٩٤٠	٥٣ ٠٤٥	١٧ ٨٩٥	
	مساعد مالي	١	٧٠ ٩٤٠	٥٣ ٠٤٥	١٧ ٨٩٥	
	مساعد مالي (حسابات الدفع)	١	٧٠ ٩٤٠	٥٣ ٠٤٥	١٧ ٨٩٥	
	مساعد للشؤون القانونية	١	٧٠ ٩٤٠	٥٣ ٠٤٥	١٧ ٨٩٥	
	مساعد لشؤون المكتبة	١	٧٠ ٩٤٠	٥٣ ٠٤٥	١٧ ٨٩٥	
	مساعد لغوي/دعم قضائي	١	٧٠ ٩٤٠	٥٣ ٠٤٥	١٧ ٨٩٥	
	مساعد شخصي (نائب رئيس القلم)	١	٧٠ ٩٤٠	٥٣ ٠٤٥	١٧ ٨٩٥	
	مساعد لشؤون الموظفين	١	٧٠ ٩٤٠	٥٣ ٠٤٥	١٧ ٨٩٥	
	موظف استقبال	١	٧٠ ٩٤٠	٥٣ ٠٤٥	١٧ ٨٩٥	
	موظف أمن/سائق	٢	١٤١ ٨٨٠	١٠٦ ٠٩١	٣٥ ٧٨٩	
	كبير موظفي شؤون الأمن/مشرف على المباني	١	٧٠ ٩٤٠	٥٣ ٠٤٥	١٧ ٨٩٥	
المجموع		٢٠	١ ٥٨٢ ٥٩٤	١ ١٧٥ ٣٩٣	٤٠٧ ٢٠١	
المجموع باليورو (مُقَرَّب)				٩٧٩ ١٠٠		
مجموع فترة السنتين باليورو (مُقَرَّب)				١ ٩٥٨ ٢٠٠		

ملاحظة: تستند الأرقام وسعر الصرف إلى التكاليف القياسية للمرتبات، الإصدار ٦، المنطبقة على لاهاي لعام ٢٠١٩.

المرفق الرابع

مقارنة الاحتياجات من الوظائف

الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٣-٢٠١٤

أمين عام مساعد	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢/١	مجموع وظائف			
							العليا	الرئيسية	الأخرى	المتصلة بها
١	١	صفر	٢	٦	٣	٤	١٧	٥	١٥	٢٠
										٣٧

الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦

أمين عام مساعد	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢/١	مجموع وظائف			
							العليا	الرئيسية	الأخرى	المتصلة بها
١	١	صفر	٢	٦	٣	٥	١٨	٤	١٦	٢٠
										٣٨

الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨

أمين عام مساعد	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢/١	مجموع وظائف			
							العليا	الرئيسية	الأخرى	المتصلة بها
١	١	صفر	٢	٦	٣	٥	١٨	٦	١٤	٢٠
										٣٨

الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠

أمين عام مساعد	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢/١	مجموع وظائف			
							العليا	الرئيسية	الأخرى	المتصلة بها
١	١	صفر	٢	٧	٢	٥	١٨	٦	١٤	٢٠
										٣٨

المرفق الخامس

أتعاب القضاة عن الأعمال القضائية غير المتصلة بالقضايا في الفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠

٢٠٢٠-٢٠١٩ مقر العمل باليورو شاملا تسوية	٢٠٢٠ مقر العمل باليورو شاملا تسوية	٢٠١٩ مقر العمل باليورو شاملا تسوية	بدولارات الولايات المتحدة الأمريكية	الحساب	
٢ ٦٧٢ ٦٠٠	١ ٣٣٦ ٣٠٠	١ ٣٣٦ ٣٠٠	١ ١٧٦ ٢٤٧	٢٠ × ٣ / ١٧٦ ٤٣٧	١ - البديل السنوي
			١٠٦ ٩٣٢		٢ - البديل الخاص (٢٠ يوما/على أساس ٢٢٠ يوم عمل في السنة)
٢٤٣ ٠٠٠	١٢١ ٥٠٠	١٢١ ٥٠٠		٢٠ × ٢٠ × ٢٢٠ / ٣ / ١٧٦ ٤٣٧	
٤١٧ ٠٠٠	٢٠٨ ٥٠٠	٢٠٨ ٥٠٠	٢٥٥ ٥٨٤	٢٠ × ٢٨ × ١,٤ × ٣٢٦	٣ - بدل الإقامة (٢٨ يوما)
١٢١ ٤٠٠	٦٠ ٧٠٠	٦٠ ٧٠٠	٥٣ ٤٦٦	٢٠ × ١٠ × ٢٢٠ / ٣ / ١٧٦ ٤٣٧	٤ - البديل الخاص للأعمال التحضيرية، خاضع لإذن رئيس المحكمة (١٠ أيام/على أساس ٢٠ يوم عمل في السنة)
٥٢ ٢٠٠	٢٦ ١٠٠	٢٦ ١٠٠	٣١ ٩٤٨	١٠ × ٧ × ١,٤ × ٣٢٦	٥ - بدل الإقامة للأعمال التحضيرية، خاضع لإذن رئيس المحكمة (٧ أيام من أجل ١٠ قضاة)
٤٠١ ٠٠٠	٢٠٠ ٥٠٠	٢٠٠ ٥٠٠	١٧٦ ٤٣٧	١٧٦ ٤٣٧	٦ - البديل السنوي لرئيس المحكمة
٤٠ ٨٠٠	٢٠ ٤٠٠	٢٠ ٤٠٠	٢٥ ٠٠٠	٢٥ ٠٠٠	٧ - البديل الخاص لرئيس المحكمة
					٨ - البدلات الخاصة لنائب رئيس المحكمة
١٠ ٤٠٠	٥ ٢٠٠	٥ ٢٠٠	٦ ٣٩٠	١,٤ × ٣٢٦ × ١٤	بدل الإقامة عن ١٤ يوما
٨ ٦٠٠	٤ ٣٠٠	٤ ٣٠٠	٤ ٢٣٣	(١٥٦ + (٢٢٠ / ٣ / ١٧٦ ٤٣٧)) × ١٠	بدلات خاصة عن ١٠ أيام
٣ ٩٦٧ ٠٠٠	١ ٩٨٣ ٥٠٠	١ ٩٨٣ ٥٠٠			المجموع
٣ ١٣٣ ٤٠٠	١ ٥٦٦ ٧٠٠	١ ٥٦٦ ٧٠٠			مجموع البدلات السنوية (رئيس المحكمة والقضاة الآخرون) [البند ١ ومن ٦ إلى ٨]
٨٣٣ ٦٠٠	٤١٦ ٨٠٠	٤١٦ ٨٠٠			مجموع البدلات الخاصة (بما في ذلك بدل الإقامة اليومي) [البند من ٢ إلى ٥]

ملاحظات: تحدّد لجنة الخدمة المدنية الدولية بدل الإقامة اليومي.

معدل بدل الإقامة اليومي بدولارات الولايات المتحدة: ٣٢٦ (مضافا إليه ٤٠ في المائة للقضاة).

معدل بدل الإقامة اليومي باليورو: ٢٦٦ (مضافا إليه ٤٠ في المائة للقضاة).

سعر الصرف المعتمد لدى الأمم المتحدة لشهر آذار/مارس ٢٠١٨: دولار واحد من دولارات الولايات المتحدة = ٠,٨١٥ يورو.

مضاعف تسوية مقر العمل المنطبق على هامبورغ لشهر آذار/مارس ٢٠١٨: ٣٩,٤ في المائة.

المرفق السادس

التكاليف العامة للقضاة في الفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠

بدولارات الولايات المتحدة باليورو		٢٠١٩
١ - التكاليف العامة لرئيس المحكمة		
السفر في إجازة زيارة الوطن	١٠ ٣٠٧	٨ ٤٠٠
منحة التعليم	٣٠ ٦٧٥	٢٥ ٠٠٠
٢ - التأمين ضد الحوادث المتصلة بالعمل	١٣ ٢٥٢	١٠ ٨٠٠
المجموع	٥٤ ٢٣٤	٤٤ ٢٠٠
		٢٠٢٠
١ - التكاليف العامة لرئيس المحكمة		
منحة الإعادة إلى الوطن	٣٣ ٩٣٠	٢٧ ٧٠٠
منحة الانتقال	٤٢ ٢٧٠	٣٤ ٥٠٠
منحة الانتداب	٢٠ ٦١٣	١٦ ٨٠٠
النقل الكامل للأمتعة	٢٠ ٤٩٦	١٦ ٧٠٠
السفر في إجازة زيارة الوطن	صفر	صفر
منحة التعليم	٣٠ ٦٧٥	٢٥ ٠٠٠
٢ - تكاليف نقل الأمتعة الشخصية لسبعة قضاة تنتهي فترة ولايتهم في عام ٢٠٢٠ (١ ٢٠٠ يورو لكل قاض)	١٠ ٣٠٧	٨ ٤٠٠
٣ - التأمين ضد الحوادث المتصلة بالعمل	١٣ ٢٥٢	١٠ ٨٠٠
المجموع	١٧١ ٦٥٦	١٣٩ ٩٠٠
مجموع ميزانية فترة السنتين		١٨٤ ١٠٠

ملاحظات: سعر الصرف المعتمد لدى الأمم المتحدة لشهر آذار/مارس ٢٠١٨: دولار واحد من دولارات الولايات المتحدة = ٠,٨١٥ يورو.

معدل بدل الإقامة اليومي بدولارات الولايات المتحدة: ٣٢٦ (مضافا إليه ٤٠ في المائة للقضاة).

معدل بدل الإقامة اليومي باليورو: ٢٦٦ (مضافا إليه ٤٠ في المائة للقضاة).

المرفق السابع

التكاليف المتصلة بالقضايا لقاء الأعمال القضائية المتعلقة بالدعاوى القضائية العاجلة في الفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠

٢٠٢٠-٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠١٩	بالولايات الولايات (قضية واحدة) باليورو (قضية واحدة) باليورو باليورو شاملًا تسوية المتحدة الأمريكية شاملًا تسوية مقر العمل شاملًا تسوية مقر العمل		الحساب (لكل قضية)	القضاة
٢٥٥ ٢٠٠	١٢٧ ٦٠٠	١٢٧ ٦٠٠	١١٢ ٢٧٨	٢٠ × ٢١ × ٢٢٠ / ٣ / ١٧٦ ٤٣٧	٢٢٠	١ - البديل الخاص (٢١ يوما/على أساس ٢٢٠ يوم عمل في السنة) ^(أ)
٣٢٧ ٨٠٠	١٦٣ ٩٠٠	١٦٣ ٩٠٠	٢٠٠ ٨١٦	٢٠ × ٢٢ × ١,٤ × ٣٢٦	٢٢٠	٢ - بدل الإقامة (٢٢ يوما) ^(ب)
٢١٨ ٦٠٠	١٠٩ ٣٠٠	١٠٩ ٣٠٠	٩٦ ٢٣٨	٢٠ × ١٨ × ٢٢٠ / ٣ / ١٧٦ ٤٣٧	٢٢٠	٣ - البديل الخاص للأعمال التحضيرية، خاضع لإذن من رئيس المحكمة (١٨ يوما/على أساس ٢٢٠ يوم عمل في السنة) ^(ج)
١٤ ٨٠٠	٧ ٤٠٠	٧ ٤٠٠	٩ ١٢٨	٥ × ٤ × ١,٤ × ٣٢٦	٥	٤ - بدل الإقامة للأعمال التحضيرية، خاضع لإذن من رئيس المحكمة (٤ أيام لفائدة ٥ قضاة)
٨١٦ ٤٠٠	٤٠٨ ٢٠٠	٤٠٨ ٢٠٠				المجموع الفرعي
٢٨ ٦٠٠	١٤ ٣٠٠	١٤ ٣٠٠	١٢ ٥٦٨	٢ × ٣٩ × ٣٦٥ / ٣ / ١٧٦ ٤٣٧		٥ - أتعاب قاضيين مخصصين
٤٧ ٤٠٠	٢٣ ٧٠٠	٢٣ ٧٠٠	٢٠ ٨٥٢	٢ × ٣٩ × ٢٢٠ / ٣ / ١٧٦ ٤٣٧		البديل السنوي
٣١ ٢٠٠	١٥ ٦٠٠	١٥ ٦٠٠	١٩ ١٦٩	٢ × ٢١ × ١,٤ × ٣٢٦		البديل الخاص
١٠٧ ٢٠٠	٥٣ ٦٠٠	٥٣ ٦٠٠				بدل الإقامة
						المجموع الفرعي

الحساب (لكل قضية)	٢٠١٩ بدولارات الولايات المتحدة الأمريكية	٢٠٢٠ (قضية واحدة) باليورو شاملا تسوية مقر العمل	٢٠١٩-٢٠٢٠ باليورو شاملا تسوية مقر العمل
٦ - سفر القضاة (بمن فيهم قاضيان مخصَّصان)	٨٢ ٢٠٠	٨٢ ٢٠٠	١٦٤ ٤٠٠
تكاليف الموظفين			
٧ - الموظفون المؤقتون للاجتماعات	١٧٤ ٢٠٠	١٧٤ ٢٠٠	٣٤٨ ٤٠٠
٨ - العمل الإضافي	١١ ٣٠٠	١١ ٣٠٠	٢٢ ٦٠٠
المجموع	٧٢٩ ٥٠٠	٧٢٩ ٥٠٠	١ ٤٥٩ ٠٠٠

ملاحظات: تحدّد لجنة الخدمة المدنية الدولية بدل الإقامة اليومي.

بدل الإقامة اليومي بدولارات الولايات المتحدة: ٣٢٦ (مضافا إليه ٤٠ في المائة للقضاة).

بدل الإقامة اليومي باليورو: ٢٦٦ (مضافا إليه ٤٠ في المائة للقضاة).

سعر الصرف المعتمد لدى الأمم المتحدة لشهر آذار/مارس ٢٠١٨: دولار واحد من دولارات الولايات المتحدة = ٠,٨١٥ يورو.

مضاعف تسوية مقر العمل المنطبق على هامبورغ لشهر آذار/مارس ٢٠١٨: ٣٩,٤ في المائة.

(أ) ثلاثة أسابيع على أساس سبعة أيام.

(ب) ثلاثة أسابيع على أساس سبعة أيام إضافة إلى أيام السفر.

(ج) أسبوعان ونصف أسبوع على أساس سبعة أيام (حسب النسبة التي يحددها اجتماع الدول الأطراف).

المرفق الثامن

التكاليف المتصلة بالقضايا لقاء الأعمال القضائية المتعلقة بالقضية رقم ٢٥ في الفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠

٢٠١٩ بـدولارات باليورو شاملا الولايات المتحدة تسوية مقر العمل			الحساب	القضاة
١٧٠ ١٠٠	١٤٩ ٧٠٤	$20 \times 28 \times 220 / 3$	١٧٦ ٤٣٧	١ - بدل خاص (مداورات لمدة ٢٨ يوما على أساس ٢٢٠ يوم عمل في السنة) ^(أ)
٣١٢ ٨٠٠	٣٨٣ ٣٧٦	$20 \times 42 \times 1,4 \times 326$	٣٢٦	٢ - بدل إقامة (٤٢ يوما) ^(ب)
٢١ ٣٠٠	١٨ ٧١٣	$10 \times 14 \times 220 / 3$	١٧٦ ٤٣٧	٣ - بدل خاص (١٤ يوما للجنة الصياغة/خمس قضاة على أساس ٢٢٠ يوم عمل في السنة) ^(أ)
٣٩ ١٠٠	٤٧ ٩٢٢	$5 \times 21 \times 1,4 \times 326$	٣٢٦	٤ - بدل إقامة (٢١ يوما للجنة الصياغة/خمس قضاة) ^(ب)
١١٣ ٤٠٠	٩٩ ٨٢١	$20 \times 18,67 \times 220 / 3$	١٧٦ ٤٣٧	٥ - بدل خاص للأعمال التحضيرية، خاضع لإذن رئيس المحكمة (١٨,٦٧ يوما على أساس ٢٢٠ يوم عمل في السنة)
١٤ ٢٠٠	١٢ ٤٨٤	$5 \times 9,34 \times 220 / 3$	١٧٦ ٤٣٧	٦ - بدل خاص للأعمال التحضيرية، خاضع لإذن رئيس المحكمة (٩,٣٤ يوما على أساس ٢٢٠ يوم عمل في السنة)
٢٢ ٣٠٠	٢٧ ٣٨٤	$10 \times 6 \times 1,4 \times 326$	٣٢٦	٧ - بدل الإقامة للأعمال التحضيرية، خاضع لإذن رئيس المحكمة (٦ أيام لفائدة عشرة قضاة)
٦٩٣ ٢٠٠			المجموع الفرعي	
٢٢ ٢٠٠	١٩ ٥٥١	$2 \times (18,67 + 42) \times 360 / 3$	١٧٦ ٤٣٧	٨ - أتعاب قاضيين مختصين
١٧ ٠٠٠	١٤ ٩٧٠	$2 \times 28 \times 220 / 3$	١٧٦ ٤٣٧	بدل سنوي
٣١ ٣٠٠	٣٨ ٣٣٨	$2 \times 42 \times 1,4 \times 326$	٣٢٦	بدل خاص
٧٠ ٥٠٠			المجموع الفرعي	
١٥٣ ٢٠٠	١٨٧ ٩٧٥			٩ - سفر القضاة
٣٠٢ ٩٠٠				تكاليف الموظفين
١١ ٣٠٠				١٠ - الموظفون المؤقتون للاجتماعات
				١١ - العمل الإضافي
١ ٢٣١ ١٠٠			المجموع	

ملاحظات: تحدّد لجنة الخدمة المدنية الدولية بدل الإقامة اليومي.

بدل الإقامة اليومي بدولارات الولايات المتحدة: ٣٢٦ (مضافا إليه ٤٠ في المائة للقضاة).

بدل الإقامة اليومي باليورو: ٢٦٦ (مضافا إليه ٤٠ في المائة للقضاة).

سعر الصرف المعتمد لدى الأمم المتحدة لشهر آذار/مارس ٢٠١٨: دولار واحد من دولارات الولايات المتحدة = ٠,٨١٥ يورو.

مضاعف تسوية مقر العمل المنطبق على هامبورغ لشهر آذار/مارس ٢٠١٨: ٣٩,٤ في المائة.

(أ) على أساس خمسة أيام في الأسبوع.

(ب) على أساس سبعة أيام في الأسبوع.

المرفق التاسع

خطة المعاشات التقاعدية للقضاة في الفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠

بدولارات الولايات المتحدة باليورو		
٢٠١٩		
٧٨٤ ٤٠٠	٩٦٢ ٤٠٠	المعاش التقاعدي لفائدة ١٤ قاضيا متقاعدا و ٨ من الأراامل الأحياء
٧٨٤ ٤٠٠	٩٦٢ ٤٠٠	المجموع
٢٠٢٠		
٧٨٤ ٤٠٠	٩٦٢ ٤٠٠	المعاش التقاعدي لفائدة ١٤ قاضيا متقاعدا و ٨ من الأراامل الأحياء
٨٥ ٦٠٠	١٠٥ ٠٠٠	المعاش التقاعدي لفائدة ٧ قضاة ^(أ)
٨٧٠ ٠٠٠	١ ٠٦٧ ٤٠٠	المجموع
١ ٦٥٤ ٤٠٠	٢ ٠٢٩ ٨٠٠	المجموع لميزانية فترة السنتين

ملاحظة: سعر الصرف المعتمد لدى الأمم المتحدة لشهر آذار/مارس ٢٠١٨: دولار واحد من دولارات الولايات المتحدة = ٠,٨١٥ يورو.

(أ) لا يمكن تحديد العدد الفعلي للقضاة المقبلين على التقاعد إلا بعد الانتخابات أثناء اجتماع الدول الأطراف الذي سيعقد في حزيران/يونيه ٢٠٢٠.

المرفق العاشر

التكاليف العامة للموظفين في الفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠ (باليورو)

تقديرات التكاليف العامة للموظفين (على أساس التكاليف الفعلية والاحتياجات التقديرية)	
٥٩٨ ٢٠٠	الاشتراكات في الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة ^(أ)
٩ ٠٠٠	المساهمة في لجنة الخدمة المدنية الدولية
١٣٢ ٠٠٠	بدل الإعاقة ^(أ)
١٣٤ ٠٠٠	منحة التعليم ^(أ)
١٧ ٨٠٠	إجازة زيارة الوطن ^(أ)
١٢ ٠٠٠	بدل لغات ^(أ)
١٧ ٥٠٠	التأمين ضد الحوادث أثناء العمل ^(أ)
٨١ ٢٠٠	التأمين الطبي ^(أ)
١٣ ٢٠٠	التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة ^(أ)
١٤ ٤٠٠	إعانة الإيجار ^(أ)
	الاعتماد المتعلق بتناوب الموظفين ^(أ) :
٦١ ٦٠٠	الفئة الفنية والفئات العليا (٤ في المائة)
٣٩ ٢٠٠	فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها (٤ في المائة)
٥ ٠٠٠	تكاليف متنوعة (إكراميات، بما في ذلك إلغاء الإجازات)
١ ١٣٥ ١٠٠	المجموع السنوي

(أ) على أساس أداء الميزانية لعام ٢٠١٧.

المرفق الحادي عشر

صيانة أماكن العمل في الفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠ (باليورو)

ميزانية ٢٠٢٠	ميزانية ٢٠١٩	ميزانية ٢٠١٨	ميزانية ٢٠١٧	
٤٦٤ ٤٠٠	٤٥٧ ٣٠٠	٤٢٩ ٥٠٠	٤٢٥ ١٠٠	١ - إدارة المرافق
١٢ ٩٠٠	١٢ ٧٠٠	٢٠ ٦٠٠	٢٠ ٥٠٠	٢ - لوازم الصيانة
٧٥ ٠٠٠	٧٥ ٠٠٠	٨٠ ٠٠٠	٨٠ ٠٠٠	إمدادات الغاز
١٦٠ ٠٠٠	١٥٨ ١٠٠	١٥٥ ٦٠٠	١٥٤ ٨٠٠	إمدادات الكهرباء
١٣ ٠٠٠	١٣ ٠٠٠	١٣ ٠٠٠	١٣ ٠٠٠	إمدادات المياه
٢٤٨ ٠٠٠	٢٤٦ ١٠٠	٢٤٨ ٦٠٠	٢٤٧ ٨٠٠	٣ - المرافق العامة (الكهرباء والغاز والمياه)
١٦٨ ٨٠٠	١٦٦ ٧٠٠	١٦٤ ١٠٠	١٦٣ ٣٠٠	عقود الصيانة المدرجة
٣٥ ٠٠٠	٣٥ ٠٠٠	٥ ٠٠٠	٥ ٠٠٠	الفحص
٢٠٣ ٨٠٠	٢٠١ ٧٠٠	١٦٩ ١٠٠	١٦٨ ٣٠٠	٤ - عقود الصيانة
٢٥ ٣٠٠	٢٥ ٠٠٠	٢٤ ٥٠٠	٢٤ ٤٠٠	٥ - التأمين على الموجودات وتأمين المسؤولية قبل الغير
٥٠ ٠٠٠	٥٠ ٠٠٠	٥٠ ٠٠٠	٥٠ ٠٠٠	٦ - الإصلاحات الطفيفة (بحد أقصى ١ ٠٠٠ يورو للمرة الواحدة)
٤٥ ٠٠٠	١٥ ٠٠٠	١٥ ٠٠٠	١٥ ٠٠٠	٧ - الإصلاحات الأخرى
٢٠٠ ١٠٠	١٩٦ ٨٠٠	١٩١ ٢٠٠	١٩٠ ٣٠٠	٨ - خدمات الأمن (على مدار الساعة)
١٢٤٩ ٥٠٠	١٢٠٤ ٦٠٠	١١٤٨ ٥٠٠	١١٤١ ٤٠٠	المجموع
٢ ٤٥٤ ١٠٠		٢ ٢٨٩ ٩٠٠		مجموع ميزانية فترة السنتين